



المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

المساومة على الألم

تقرير حول القيود الاسرائيلية على سفر مرضى
قطاع غزة وحرمانهم من العلاج







تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

«إن ممارسات جيش الاحتلال الاسرائيلي بحق المرضى، لا تمثل فقط انتهاكاً لحقوق الانسان، بل تمثل أفسى أنواع الاستغلال اللا انساني لآلام وعذابات المرضى وذويهم. كما تمثل سياسة ابتزاز المرضى ومساومتهم واستغلال حاجتهم في الحصول على علاج حالة صارخة للمعاملة المهينة والمذلة والحاطة بالكرامة الانسانية. إن تجنيد دولة لأجهزتها الأمنية لابتزاز مريض لا يقوى على الحركة يعتبر أبشع وجه للممارسات اللا أخلاقية التي ستضاف إلى السجل الأسود للاحتلال الاسرائيلي».

راجي الصوراني

مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

محتويات التقرير

٧	مقدمة
١٠	أولاً: تدهور الخدمات الصحية في قطاع غزة والحاجة للعلاج في الخارج كبديل وحيد
١٠	١. التدهور الناجم عن الحصار الإسرائيلي
١١	٢. التدهور الناجم عن الانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص
١٢	٣. التدهور الناجم عن تفاقم أزمة الكهرباء
١٤	ثانياً: معايير وشروط الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج
١٤	١. معايير الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج
١٤	٢. شروط الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج
١٥	ثالثاً: تحويل المرضى للعلاج في الخارج
١٥	١. آلية تحويل المرضى للعلاج في الخارج
١٥	٢. الأمراض المشمولة في التحويلات الخارجية
١٦	٣. توزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض
١٨	رابعاً: عرقلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لسفر آلاف المرضى المحولين للعلاج في الخارج
١٨	١. عرقلة سفر ٢٩,٠٠٦ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦
٢٠	٢. عرقلة سفر ٩,١٠١ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٧
٢٢	خامساً: المعوقات الاسرائيلية لسفر مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الخارج
٢٢	١. منع سفر المرضى من ذوي الحالات الحرجة ووفاة العشرات منهم
٢٤	٢. حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب
٢٥	٣. حرمان المرضى من السفر للعلاج لأسباب عائلية
٢٥	٤. اعتقال المرضى على معبر بيت حانون «إيريز»

- ٢٨ .٥ ابتزاز المرضى ومساومتهم على التعاون مع سلطات الاحتلال في مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج.
- ٢٨ .٦ التحقيق مع المرضى من قبل المخابرات الاسرائيلية
- ٢٩ .٧ التأخير والمماطلة في الرد على المرضى
- ٣٠ .٨ عدم الاهتمام والاكتراث بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضى
- ٣١ .٩ اعتقال مرافقي المرضى على معبر بيت حانون «ايريز»
- ٣١ .١٠ فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى
- ٣٢ .١١ مساندة القضاء الإسرائيلي لممارسات السلطات المحتلة الخاصة بمنع علاج المرضى
- ٣٤ سادساً: حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الانسان
- ٣٤ .١ حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي الانساني.
- ٣٥ .٢ حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي لحقوق الانسان.
- ٣٧ سابعاً: التزامات إسرائيل تجاه مرضى قطاع غزة من منظور حقوق الانسان
- ٣٧ .١ القيود المفروضة على مغادرة مرضى قطاع غزة إلى الخارج لتلقي العلاج من منظور حقوق الانسان
- ٣٨ .٢ التمييز بين الحالات المرضية وحرمان حالات خطيرة من السفر للعلاج من منظور الأخلاق الطبية وحقوق الانسان
- ٣٩ ثامناً: دور المركز في حماية الحق في الصحة للمرضى المحولين للعلاج في الخارج
- ٣٩ .١ المساعدة في الحصول على تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات
- ٣٩ .٢ المساعدة القانونية للمرضى ممنوعين من السفر
- ٤٢ التوصيات
- ٤٣ الجداول والأشكال



تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

مقدمة

يتناول هذا التقرير القيود الاسرائيلية المشددة المفروضة على سفر مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج، ويستعرض مجموعة المعوقات التي تتبعها سلطات الاحتلال حيال المرضى، وتعتمد من خلالها إلى حرمانهم من السفر، والعلاج من الأمراض الخطيرة التي يعانون منها.

ولبيان مدى حاجة المرضى للعلاج في الخارج، يعرض التقرير بدايةً لواقع الخدمات الصحية المتدهورة في قطاع غزة، ويرصد تأثير الحصار الاسرائيلي، والانقسام السياسي الداخلي، وأزمة الكهرباء المزمنة، ونقص الأجهزة الطبية الحديثة، ونقص الكادر الطبي المتخصص على أداء القطاع الصحي.

ويعرض التقرير لمعايير وشروط وزارة الصحة الفلسطينية للحالات المرضية التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج، كما يستعرض آلية تحويل المرضى للعلاج في الخارج، والأمراض المشمولة في التحويلات الخارجية، وتوزيعها حسب نوع المرض.

كما يتناول التقرير القيود المشددة التي تتبعها السلطات المحتلة بحق مرضى قطاع غزة، وحرمان الآلاف منهم من تلقي العلاج في الخارج (اسرائيل والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة والدول المجاورة)، ثم يستعرض مجموعة المعوقات التي تتبعها سلطات الاحتلال، وتعتمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من العلاج في الخارج.

ويتناول التقرير حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الإنسان، مستعرضاً أهم مواثيق القانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تحمي حق المرضى في التنقل الحر والوصول الآمن للخدمات الصحية، وحقهم في العلاج من الأمراض التي يعانون منها.

ويعرض التقرير لمسئوليات إسرائيل تجاه سكان قطاع غزة، كونها قوة احتلال بموجب القانون الدولي، ومن ضمنها السماح لكل مريض بالوصول للعلاج الذي يحتاج إليه. كما يبين موقف القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من تحلل السلطات المحتلة من التزاماتها تجاه سكان القطاع، واستمرارها في عرقلة سفر المرضى، واتباع سياسة التمييز بين حالات «إنقاذ الحياة» وحالات «جودة الحياة»، التي تمارسها سلطات الاحتلال حيال مرضى قطاع غزة.

وفي الختام يستعرض التقرير دور المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، مسلطاً الضوء على متابعة المركز اليومية للانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على بيت حانون «ايريز»، وعلى دور الدائرة القانونية في تقديم المساعدة القانونية لمئات المرضى الممنوعين من السفر، أو الذين يواجهون عراقيل في السفر للعلاج في الخارج.

ملخص عام

أدى التدهور الخطير لواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة، والناجم عن الحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي، وأزمة الكهرباء، ونقص الكادر الطبي، إلى عجز المستشفيات عن التعامل مع آلاف الحالات المرضية، والاعتماد في علاج الأمراض الخطيرة على التحويلات الخارجية. كما أدى تعطل ٣٠٠ جهاز طبي في مستشفيات وزارة الصحة، ونفاذ ١٤٥ صنفاً من القائمة الأساسية لأدوية وزارة الصحة (٨، ٢٧٪)، ونفاذ ٢٨٠ صنفاً من القائمة الأساسية لمهمات وزارة الصحة المهمات (٩، ٣٠٪)، إلى ارتفاع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج. وتتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلية مجموعة من المعوقات التي تعمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من العلاج في الخارج، وأهمها: منع سفر المرضى من ذوي الحالات الحرجة ووفاء العشرات منهم، حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب، حرمان المرضى من السفر لأسباب عائلية، اعتقال المرضى على معبر بيت حانون «إيريز»، ابتزاز المرضى ومساومتهم على التعاون مع سلطات الاحتلال، التحقيق مع المرضى، التأخير في الرد على المرضى، عدم الاهتمام والاكتراث بمواعيد علاج المرضى، اعتقال مرافقي المرضى، فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى، ومساندة القضاء الإسرائيلي لممارسات السلطات المحتلة الخاصة بمنع علاج المرضى.

وقد عرقلت السلطات المحتلة خلال الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٦ سفر ٢٩٠,٠٠٦ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٢٨,٠٧٣ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٦, ٢٢٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٤,٩٣٤ مريضاً لأسباب أمنية (٨, ٣٪)، ولم ترد على ٤,٧٣١ طلب (٦, ٣٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ١١,٨٨٦ مريضاً (٢, ٩٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ١,٨٢٨ مريضاً تغيير مرافقيهم (٤, ١٪)، وتأخر سفر ٥,٦١٧ مريضاً (٣, ٤٪) بذرائع مختلفة.

كما عرقلت السلطات المحتلة خلال العام الحالي (٢٠١٧/١/١ - ٢٠١٧/٩/٣٠) سفر ٩,١٠١ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٩,٥٦٢ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٥, ٤٦٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٥٧٩ مريضاً لأسباب أمنية (٩, ٢٪)، ولم ترد على ٤٠٧ طلب (٢٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٧,١٧٩ مريضاً (٦, ٣٦٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٩٠ مريضاً تغيير مرافقيهم (٤, ٠٪)، وتأخر سفر ٨٤٦ مريضاً (٣, ٤٪) بذرائع مختلفة.

وقد كفل القانون الدولي الإنساني «اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الملحق لعام ١٩٧٧، الحقوق الصحية للمدنيين بشكل عام، ووفر حماية خاصة للجرحى والمرضى على وجه الخصوص. كما كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في الوصول للخدمات الصحية والعلاج من خلال مجموعة من الصكوك الدولية، ومنها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).

ويعتبر السماح لكل مريض بالوصول للعلاج الذي يحتاج إليه من مسؤوليات إسرائيل تجاه سكان قطاع غزة، كونها قوة احتلال بموجب القانون الدولي، ويعتبر تحلل السلطات المحتلة من مسؤولياتها تجاه سكان القطاع انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان. وتعتبر كذلك، سياسة التمييز بين حالات «إنقاذ الحياة» وحالات «جودة الحياة»، التي تتبعها سلطات الاحتلال حيال مرضى قطاع غزة غريبة عن أخلاقيات مهنة الطب، وتتعارض مع مسؤوليات إسرائيل تجاه سكان القطاع، وتفتقر إلى أي أساس قانوني. ويواصل المركز الفلسطيني لحقوق الانسان دوره في مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، من خلال المتابعة اليومية للانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على بيت حانون «ايريز»، ومن خلال الدائرة القانونية، التي قدمت على مدار سنوات الحصار آلاف الاستشارات القانونية للمرضى وذويهم. فقد قدمت الدائرة القانونية المساعدة لـ ١٠١٢٣ مرضى، كانوا عاجزين عن السفر للعلاج لأسباب متعددة، منها عدم وجود تغطية مالية، أو عدم وجود مواعيد محددة لعلاجهم، كما قدمت الدائرة المساعدة القانونية لـ ٢٠٥٢٧ مريضاً، كانوا ممنوعين من السفر للعلاج، حيث قامت بتوجيه الشكاوى والاعتراضات لمركز الحالات الإنسانية، التابع لسلطات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك بهدف تمكين المرضى الذين يواجهون عراقيل، من السفر لتلقي العلاج في الخارج.

أولاً: تدهور الخدمات الصحية في قطاع غزة والحاجة للعلاج في الخارج كبديل وحيث

ورثت السلطة الفلسطينية منذ بداية عهدها عام ١٩٩٤، منظومة صحية متهاكلة، حيث لم تكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تولي اهتماماً كافياً بتطوير المستشفيات والمراكز الصحية طيلة ٢٧ عام من الاحتلال، وكان الاعتماد الأساسي لعلاج الأمراض الخطيرة يكون عبر تحويلها للعلاج في الخارج، حيث كان مرضى القطاع، وبخاصة أولئك الذين يعانون أمراضاً خطيرة، يتلقون العلاج الملائم لأمراضهم في المستشفيات الإسرائيلية، ومستشفيات الضفة الغربية.

ورغم محاولات السلطة الفلسطينية (وزارة الصحة) تطوير المرافق الصحية الحكومية، وتقليل حالات التحويل للعلاج في الخارج، إلا أنها استمرت في تحويل مرضى قطاع غزة إلى المرافق الصحية غير التابعة لوزارة الصحة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (مؤسسات قطاع خاص، مؤسسات أهلية، مؤسسات خيرية، مؤسسات حكومية)، وبشكل أقل إلى المستشفيات في إسرائيل، ومصر والأردن، عندما تعجز مرافق وزارة الصحة في غزة عن توفير العلاج الملائم لهؤلاء المرضى.

وقد ارتفع الاعتماد في العلاج على التحويلات الخارجية خلال السنوات الاحدى عشر الأخيرة، بسبب ضعف نظام الصحة العامة في قطاع غزة، الناجم عن الحصار الإسرائيلي بشكل أساسي، إضافة إلى تدني جودة عمل المستشفيات ونقص الأطباء المهنيين المتخصصين في علاج الأمراض الخطيرة، وتفاقم أزمة الكهرباء. كما ترك الانقسام الداخلي والصراع السياسي آثاراً سلبية خطيرة على قطاع الصحة، وساهم في تدهور الخدمات الصحية المقدمة لسكان القطاع.

كما تأثر مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها المرافق الحكومية في قطاع غزة سلباً بازدياد الكثافة السكانية والنمو الطبيعي للسكان، في ظل النقص الشديد في الكادر الطبي المتخصص، والتجهيزات الطبية اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة.

١. التدهور الناجم عن الحصار الإسرائيلي

تدهورت أوضاع المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة جراء سياسة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ ١١ عاماً، وقد تدهور العمل في هذه المرافق بسبب حظر السلطات الإسرائيلية توريد أجهزة جديدة أو توريد القطع البديلة لإصلاح الأجهزة المتعطلة. وقد شكلت أزمة الأجهزة الطبية عقبة كبيرة أمام تطور أو استمرار العمل في مستشفيات القطاع ومراكزه الطبية بشكل ملائم لاحتياجات السكان الصحية. وقد حال الحصار دون تمكن الوزارة من توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، وتسبب ذلك في رداءة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى في أحيان كثيرة، خصوصاً في أقسام الأشعة والألتراساوند لأن أجهزتها باتت قديمة وتحتاج إلى صيانة أو تجديد، فضلاً عن أن بعضها معطل منذ سنوات.

ووفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد أدى إغلاق معاير قطاع غزة إلى تأخير توريد جهازي (MRI لمستشفى الشفاء بمدينة غزة، و CT لمستشفى ناصر بمدينة خان يونس). كما توقف ٨٤ جهازاً عن العمل في مختبرات مستشفيات وزارة الصحة، و٢٤ جهازاً من أجهزة الأشعة المتنقلة، بسبب منع السلطات المحتلة توريد قطع الغيار البديلة. ومن أهم الأجهزة التي تعطلت خلال سنوات الحصار، اللوحات الإلكترونية والرقمية لعدد كبير من الأجهزة الطبية، أجهزة التحليل الكيمياء للدم، جهاز PCRF لكشف التهاب الكبد الوبائي، أجهزة

تحليل الغازات في الدم المستخدمة في أقسام العناية المركزة. كما منعت سلطات الاحتلال دخول جهاز UPS بحجم كبير قادر على تغذية قسم الكلى بالكامل تم شراؤه قبل فرض الحصار على القطاع. وقد بلغ عدد الأجهزة والمعدات الطبية المتعطلة في مستشفيات الوزارة ٢٠٠ جهازاً من أصل ٦١٠٠ جهازاً^١.

وقد أدى منع سلطات الاحتلال الاسرائيلية توريد عدد من الأجهزة الطبية الجديدة أو استيراد قطع غيار للأجهزة الطبية المتعطلة، إلى عجز المستشفيات والمراكز الطبية عن التعامل مع مئات الحالات المرضية، واضطرت الوزارة إلى إلغاء العشرات من العمليات الجراحية المجدولة للمرضى، وتأجيل عمليات جراحية أخرى لمواعيد غير محددة، واللجوء إلى تحويل المرضى إلى مستشفيات بديلة لإجراء الفحوصات الطبية اللازمة، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

٢. التدهور الناجم عن الانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص

تسبب استمرار الانقسام السياسي الذي استمر ١١ عاماً متتالية في تدهور معظم الخدمات الصحية المقدمة للسكان في قطاع غزة. فخلال سنوات الانقسام، تفاقمت الأوضاع الصحية بشكل غير مسبوق، وانعكست بشكل خطير على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الطبية للمواطنين في القطاع.

فقد تأثر مستوى الخدمة الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية في قطاع غزة سلباً بازدياد الكثافة السكانية والنمو الطبيعي في قطاع غزة، في ظل النقص الشديد في الكادر الطبي المتخصص، وعدم تخصيص حكومة الوفاق الوطني أي تعيينات جديدة لصالح وزارة الصحة في غزة.

كما نجم عن الانقسام السياسي والتنازع بين الأطراف السياسية في غزة ورام الله نقص خطير في الأدوية والمستلزمات الطبية المتوافرة في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية في القطاع طيلة سنوات الانقسام، كما تسبب الانقسام في عدم توفر تمويل لشراء أجهزة ومعدات طبية أو شراء قطع غيار لإصلاح الأجهزة المعطلة.

ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، فقد بلغ عدد الأصناف الصفرية من الأدوية في شهر أبريل ٢٠١٧، ما يعادل ١٤٥ من أصل ٥٢٠ صنفاً دوائياً مدرجة على القائمة الأساسية لأدوية وزارة الصحة، أي أن نسبة العجز في الأدوية الأساسية بلغت ٢٧,٨٪، في حين بلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من ٢ شهور ٨٠ صنفاً دوائياً، أي ما نسبته ١٥,٣٪. وتوزعت نسبة العجز في الأدوية كالتالي: مرضى السرطان نحو ٥٠٪، أمراض الكلى ١٨٪، أمراض العيون ٦٪، الرعاية الأولية ٢٦٪، خدمة الأشعة والخدمات التشخيصية ٢٣٪، المناعة والأوبئة ٢٣٪، صحة الأم والطفل ٢٨٪، والطوارئ والعمليات ١٨٪. ووفقاً لنفس المصدر، فقد بلغت نسبة العجز في المهمات الطبية الصفرية في شهر أبريل ٢٠١٧، ٢٨٠ صنفاً، أي ما يعادل ٣٠,٩٪ من أصل ٩٠٤ أصناف مدرجة على القائمة الأساسية لمهمات وزارة الصحة، فيما بلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من ثلاثة شهور ٨٠ صنفاً، أي ما نسبته ٨,٢٪.

وخلال سنوات الحصار، وفي إطار متابعته للأوضاع الصحية في قطاع غزة، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نفاذ العشرات من أصناف الأدوية والمستهلكات الطبية، كفلاتر الدم المستخدمة في تنقية الدم من السموم أثناء عملية غسيل الكلى، وتعد من أهم المستهلكات اللازمة لعملية الغسيل كونها تعمل عوضاً عن الكلى الطبيعية. كما وثق نفاذ أصناف دوائية خاصة بمرضى الأورام، مرضى إبيضاض الدم النقوي (اللوكيميا)، مرضى القلب، مرضى الروماتويد المفصلي، مرضى الكبد، ومرضى الكلى.

١. مقابلة أجراها باحث المركز مع د. أشرف القدرة، المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٧.

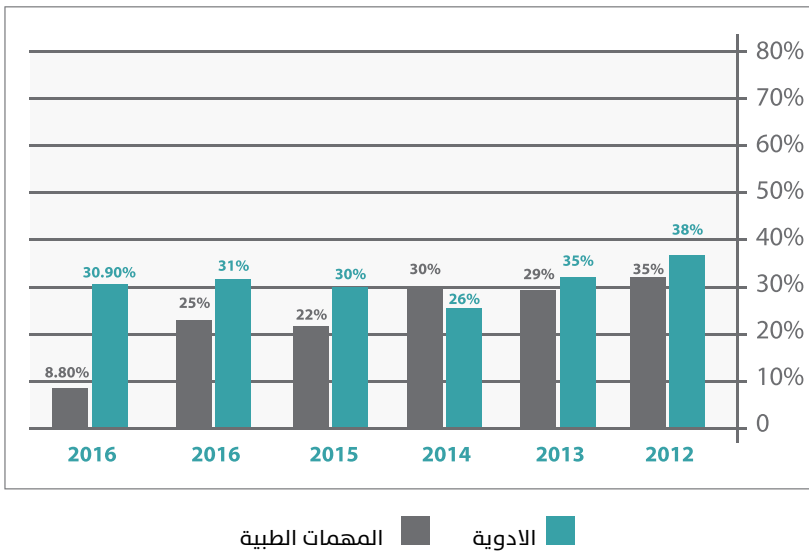
٢. مقابلة أجراها باحث المركز مع د. منير البرش، مدير عام الصيدلة في وزارة الصحة بغزة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٧.

وقد وصلت نسبة الأصناف الصفيرية من الأدوية والمهمات الطبية في مستودعات وزارة الصحة في قطاع غزة خلال السنوات الست الماضية وفقاً لما يلي³:

جدول (١) يبين النسبة المئوية للأصناف الصفيرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الأدوية	٣٨٪	٣٥٪	٢٦٪	٣٠٪	٣١٪	٣٠,٩٪
المهمات الطبية	٣٥٪	٢٩٪	٣٠٪	٢٢٪	٢٥٪	٨,٨٪

شكل (١) يوضح النسبة المئوية للأصناف الصفيرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧



وقد انعكست أزمة نقص الأدوية والمهمات الطبية في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية على حياة المرضى وكبدتهم معاناة كبيرة نفسية ومادية، حيث بات المئات منهم، خصوصاً مرضى السرطان والمناعة والأوبئة، والغسيل الكلوي وزراعة الكلى والجراحة والعناية المركزة، غير قادرين على الحصول على الأدوية اللازمة لمعالجة أمراضهم.

كما انعكس النقص في الأدوية والمهمات الطبية الأساسية سلباً على مجمل الخدمات التي تقدمها مستشفيات وزارة الصحة في غزة، وخاصة على خدمات الطوارئ والعمليات والعناية الفائقة، وخدمة القسطة القلبية والقلب المفتوح.

وقد أدى هذا الوضع إلى عدم القدرة على علاج آلاف المرضى، وإلغاء مئات العمليات الجراحية، ما رفع عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج.

٣. مداخلة لمدير عام الصيدلة بوزارة الصحة في قطاع غزة د. منير البرش، ورشة عمل حول أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في القطاع الصحي الحكومي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٢ مايو ٢٠١٧.

٣. التدهور الناجم عن تفاقم أزمة الكهرباء

تأثر القطاع الصحي سلباً جراء أزمة الكهرباء المستمرة منذ ١١ عاماً، والتي تفاقمت وازدادت حدة منذ أبريل الماضي، حيث بلغت ساعات قطع التيار الكهربائي ٢٠ ساعة يومياً، مقابل وصل الكهرباء لـ ٤ ساعات يومياً فقط، وتبعاً لذلك اعتمدت المرافق الصحية في قطاع غزة على مولدات كهربائية، ونجم عن ذلك تعطل للعديد من الأجهزة الكهربائية، وصعوبة توفير الصيانة المستمرة لها.

وقد عانت مرافق وزارة الصحة في قطاع غزة ظروف قاسية جراء أزمة الكهرباء والوقود، ما اضطرها إلى تقليص عدد من الخدمات العلاجية والتشخيصية والمساندة. فقد تأثر جراء أزمة الكهرباء عمل ٤٠ غرفة عمليات جراحية، و ١١ غرفة عمليات نساء وولادة تجرى فيها نحو ٢٥٠ عملية جراحية، وولادة قيصرية يومياً، ٥٠ مختبر طبي و ١٠ بنوك دم. وقد انعكس ذلك على الحالة الصحية لنحو ١٠٠ مريض في أقسام العناية الفائقة، و ١١٣ من الأطفال الخُدج في حضانات الأطفال، و ٦٢٠ مريض كلي. كما يؤثر استمرار أزمة الكهرباء على سلامة وجودة مئات الأدوية الحساسة، والمواد المخيرية، والتطعيمات المحفوظة في الثلاجات؛ إضافة لتأثيرها على أقسام الطوارئ في المستشفيات وحرمان المرضى من الخدمة الصحية الآمنة لهم^٤.

وفي ضوء ما سبق من أزمات يواجهها القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة، والناجمة عن الحصار الاسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص في ظل ارتفاع الكثافة السكانية، فقد تدهور أداء الخدمات الصحية في مشافي القطاع بشكل خطير، حيث أُلغيت وأُجّلت مئات العمليات الجراحية المجدولة للمرضى، كما لجأت الوزارة إلى تحويل أعداد متزايدة من المرضى للعلاج بسبب عجز مستشفيات قطاع غزة عن تقديم العلاج اللازم لهؤلاء المرضى، وخاصة الذين يعانون أمراضاً خطيرة ولا تتوفر إمكانات علاجهم في مشافي القطاع.



تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

٤. بيان حول تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ١١ يونيو، ٢٠١٧.

ثانياً: معايير وشروط الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج

أوجدت الحكومة الفلسطينية (وزارة الصحة الفلسطينية) نظام التحويلات الطبية لتعويض النقص الموجود لدى المؤسسات الصحية الحكومية، سواءً في التخصصات والخبرات الطبية والأجهزة والمعدات أو المرافق الطبية وقدرتها على استيعاب أعداد المرضى، حيث يتم تعويض هذا النقص بشراء الخدمات الطبية من جهات طبية محلية من خارج وزارة الصحة سواءً كانت مؤسسات قطاع خاص أو مؤسسات أهلية أو مؤسسات خيرية، هذا بالإضافة إلى امكانية شراء الخدمات الطبية من دول أخرى في حال عدم توفرها في المؤسسات الصحية المحلية.

١. معايير الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج

تعتمد وزارة الصحة معايير محددة لتحديد الحالات التي يمكن أن تُحول للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة، وأهم هذه المعايير⁵:

- « عدم توفر الخدمة المطلوبة في المؤسسات الصحية الحكومية.
- « عدم توفر المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للعلاج.
- « عدم وجود أسرة كافية في المستشفيات بسبب نسبة الإشغال الكاملة.
- « وجود قائمة انتظار طويلة تزيد عن ٦ أشهر.

ويتضح مما سبق أن المعيار الأساسي في تحويل المرضى للعلاج خارج المؤسسات الطبية الحكومية عدم توفر الخدمة المطلوبة في المؤسسات الطبية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وذلك إما بسبب عدم توفر الخبرات الطبية القادرة على علاج المريض، أو نتيجة لعدم توفر المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للعلاج، أو بسبب عدم قدرة المؤسسات الطبية الحكومية على استيعاب هؤلاء المرضى.

٢. شروط الحالات التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج

- يشترط في الحالات المرضية التي يتم تحويلها للعلاج في الخارج مجموعة من الشروط، وهي كما يلي⁶:
- « أن يكون المرض المصاب به المريض من الأمراض التي يغطيها التأمين الصحي.
 - « أن يحصل المريض على كتاب تحويل من الطبيب الأخصائي المعالج له، يؤكد ضرورة تحويله للعلاج في الخارج، لعدم وجود علاج لحالته المرضية في المراكز الطبية الحكومية.
 - « أن يحصل المريض على موافقة رئيس القسم في المستشفى الذي يعالج فيها.
 - « أن يحصل المريض على موافقة اللجنة العليا للعلاج في الخارج، بعد أن يخضع تقريره الطبي للفحص.
 - « أن يكون المريض حائزاً على تأمين صحي ساري المفعول، ويلتزم بدفع ما يترتب عليه من نسبة مساهمة من تكلفة علاجه كما ينص عليها قانون التأمين الصحي⁷.

٥. للمزيد حول دائرة العلاج في الخارج ومعايير التحويل للعلاج في الخارج، راجع الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة، دائرة شراء الخدمة (العلاج في الخارج)، أنظر الرابط الإلكتروني:

<http://www.moh.ps/Index/Circle/CircleId/41/Language/ar>

٦. نفس المرجع.

٧. يتم إعفاء الحالات الاجتماعية من وجوب توفير تأمين صحي ساري المفعول، ومن المساهمة المالية في تكلفة علاجهم.

ثالثاً: تحويل المرضى للعلاج في الخارج

يحدد قانون نظام التأمين الصحي والعلاج في الخارج اجراءات تحويل المرضى للعلاج في الخارج، ويعتمد تحويل المرضى للعلاج في الخارج على مدى قدرة المؤسسات الطبية الحكومية على التعامل مع المرضى، حيث أن عدم القدرة على علاج المرض لأي سبب كان، يدفع وزارة الصحة لتحويل المرضى للعلاج خارج مؤسساتها الطبية.

١. آلية تحويل المرضى للعلاج في الخارج

يحدد قانون نظام التأمين الصحي والعلاج خارج الوزارة رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦ آلية وإجراءات تحويل المرضى للعلاج في الخارج، بما يشمل الإجراءات المتبعة والنماذج المخصصة، ودور لجنة التحويل. وتشمل آلية تحويل المرضى الاجراءات التالية^٨:

« يقوم الطبيب الاخصائي المعالج بتعبئة نموذج التحويل من نسختين، ويرفق معه تقريراً طبياً مفصلاً عن حالة المريض.

« يوقع نموذج التحويل من قبل الطبيب الاخصائي المعالج ورئيس القسم أو المدير الطبي، ويعتمد ويختم بالختم الرسمي من مدير المستشفى.

« ترسل إدارة كل مستشفى نماذج التحويل ومرفقاتها (صورة عن التقارير والفحوصات والهوية الشخصية وبطاقة التأمين الخاصة بالمريض) مع أحد الأطباء العاملين لديها لعرضها على اللجنة الطبية العليا المختصة بالنظر في تحويل المرضى للعلاج في الخارج، في يوم انعقاد اللجنة.

« بعد البت في الحالات المرشحة للتحويل من قبل اللجنة الطبية العليا يتم التأكد من سريان المفعول التأمين الصحي من خلال دائرة التأمين الصحي .

« ترسل جميع النماذج المعتمدة من دائرة التأمين إلى دائرة العلاج لإصدار التغطيات المالية موقعة من مدير / مدير عام الدائرة بعد التأكد من رصيد البند المالي.

« للوكيل والوكيل المساعد طلب الاطلاع على قرارات لجنة التحويل قبل و أو بعد إصدار التغطية المالية. تصدر التغطية المالية بما لا يتجاوز العشرة آلاف دولار أمريكي ما لم تكن الحالة المرضية من نوع الصفقة المتفق على سعرها مسبقاً.

« التغطيات المالية التي تتجاوز العشرة آلاف دولار أمريكي وغير المتفق على سعرها مسبقاً تعتمد من أحد المفوضين بالإتفاق.

« ترسل دائرة العلاج التغطيات المالية الخاصة بالمرضى إلى مدراء المستشفيات التي وردت منها نماذج التحويل لتسليمها للمرضى.

« تسلم التغطية المالية للمريض بعد إبراز ما يثبت دفعه لساهمته المالية، إذا تم تحديد قيمتها المالية من قبل دائرة العلاج.

« يقوم مدير/ مدير عام دائرة العلاج بالتنسيق مع مسئوله المباشر بالرد على المراسلات الخاصة بالمرضى المحولين خارج الوزارة.

« تحول الحالات الطارئة بقرار من مدير/ مدير عام دائرة العلاج على أن تستكمل الإجراءات في اليوم التالي، وأن تعرض الحالة على اللجنة الطبية العليا في اجتماعها القادم.

ويتم عادةً تحويل المرضى للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة إلى مستشفيات خاصة في قطاع غزة، مستشفيات الضفة الغربية، مستشفيات القدس الشرقية، مستشفيات جمهورية مصر العربية، مستشفيات المملكة الأردنية، مستشفيات إسرائيل.

٨. للاطلاع على قانون نظام التأمين الصحي والعلاج خارج الوزارة رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦، أنظر موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط الإلكتروني: <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2702>

٢. الأمراض المشمولة في التحويلات الخارجية

يشمل التحويل للعلاج خارج المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية كافة الأمراض التي يجوز علاجها بموجب التأمين الصحي الحكومي. ومن ناحية فعلية يعتمد تحويل المرضى للعلاج في الخارج على مدى قدرة المؤسسات الطبية الحكومية على التعامل مع المرض، حيث أن عدم القدرة على علاج المرض لأي سبب كان، يدفع وزارة الصحة لتحويل المرضى للعلاج خارج مؤسساتها الطبية. ويمكن استعراض الأمراض التي يتم تحويل مرضاها للعلاج خارج المستشفيات الحكومية على النحو الآتي: الأورام السرطانية، أمراض العيون، جراحة القلب، الأوعية الدموية، قسطرة القلب، الغدد الصماء، التأهيل، جراحة عامة، جراحة الصدر، جراحة الأطفال، الباطنة، الأمراض الجلدية، الأمراض التناسلية، الأمراض الوراثية، جراحة الأعصاب، المسح الذري والطب النووي، التصوير بالرنين المغناطيسي.

أما الحالات التي لا يشملها العلاج في الخارج فتشمل الأجهزة واللوازم الطبية المساعدة كالأطراف الصناعية والكراسي المتحركة، النظارات والعدسات اللاصقة وأجهزة السمع والقوقعة، تركيب وتقويم الأسنان، أجهزة صدمات القلب، الجراحة البلاستيكية لأغراض تجميلية غير ضرورية صحياً، معالجات العقم، زراعة الأعضاء باستثناء الكلية والقرنية بشرط وجود متبرع للكلية، وبدون المساهمة في شراء أي أعضاء، تشطيب القرنية والإجراءات العلاجية المشابهة، الأدوية من خارج قائمة الأدوية الأساسية المعتمدة، تغطية نفقات الإقامة لمرافق المريض ما لم تقرر لجنة التحويل لأسباب طبية خلاف ذلك⁹.

ولكن على المستوى العملي، اضطرت وزارة الصحة في غزة إلى تحويل مئات الحالات المرضية غير المشمولة بسلة التأمين الصحي الحكومي للعلاج في الخارج، بسبب تدهور أوضاع المؤسسات الطبية الحكومية، الناجم عن الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي ونقص الكادر الطبي المتخصص، حيث أدى ذلك إلى عدم قدرة المؤسسات الطبية على التعامل مع هذه الحالات المرضية.

٣. توزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض

تتوزع حالات تحويل مرضى قطاع غزة للخارج على الأمراض التي لا يتوافر علاج لها في مستشفيات القطاع، وتحمل الأمراض الخطيرة كالأورام السرطانية وأمراض القلب والعيون والعظام النسب الأعلى بين المرضى المحولين للعلاج في الخارج. وقد توزعت حالات التحويل للعلاج في الخارج لمرضى قطاع غزة خلال عام ٢٠١٦، حسب نوع المرض كما يلي: أمراض الأورام ٦، ٢٣٪، أمراض الدم ٥، ٥٪، الأطفال ٢، ٧٪، جراحة العظام ١، ٧٪، أمراض العيون ٦، ٦٪، المسح الذري ٤، ٢٪، الرنين المغناطيسي ٨، ٦٪، قسطرة القلب ٧، ٥٪، أمراض القلب ٢، ٢٪، جراحة الأعصاب ٤، ٢٪، أمراض الباطنة ٣، ٢٪، أمراض المسالك البولية ١، ٢٪، الجراحة العامة ٣، ٢٪، جراحة القلب ٨، ٢٪، التحاليل المعملية ٦، ١٪، الأوعية الدموية ٦، ٢٪، أمراض أنف وأذن وحنجرة ٥، ١٪، العناية المركزة ١، ٢٪، أمراض الكلى ١، ١٪، أمراض أخرى ٦، ٧٪¹⁰.

٩. نص القرار: بالاستناد إلى قرار وزير الصحة رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ بشأن العلاج التخصصي الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٥، لا يشمل العلاج خارج المؤسسات الطبية الحكومية المسائل التالية:

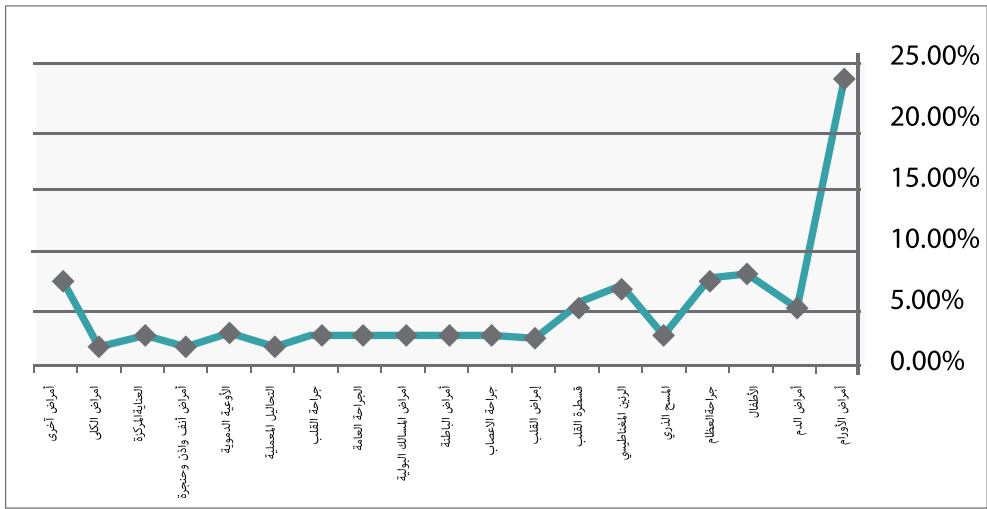
- « الأجهزة التموضية واللوازم الطبية المساعدة كالأطراف الصناعية والنظارات الطبية والعدسات اللاصقة وتركيب وتقويم الأسنان.
- « الجراحات التجميلية غير الضرورية صحياً.
- « معالجة العقم.
- « عمليات زرع نخاع العظم.
- « زراعة الأعضاء باستثناء القرنية والكلية، بشرط وجود متبرع بالكلية على أن يكون قريباً من الدرجة الأولى أو الثانية، وبدون المساهمة في شراء أية أعضاء.
- « تغطية نفقات إقامة المرافقين للمرضى.

١٠. التقرير الصحي السنوي للعام ٢٠١٦، وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، ١٦ أغسطس ٢٠١٧، ص ٢٨.

جدول (٢) يبين النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٦

المرض	النسبة
أمراض أخرى	7.6%
أمراض الكلى	1.1%
العناية المركزة	2.1%
أمراض أنف وأذن وحجرية	1.5%
حصى	2.6%
الأوعية الدموية	1.6%
التحاليل المعملية	2.8%
جراحة القلب	3%
الجراحة العامة	3.1%
أمراض المسالك البولية	3%
أمراض اليانطة	3.4%
جراحة الأعصاب	3.2%
أمراض القلب	5.7%
قسطرة القلب	6.8%
الزئبق الغضائبي	2.4%
المسح الذري	6.6%
أمراض العيون	7.1%
جراحة العظام	7.2%
الأطفال	5.5%
أمراض الدم	23.6%

شكل (٢) يوضح النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٦



تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان



رابعاً: عرقلة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لسفر آلاف المرضى المحولين للعلاج في الخارج

كانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تسمح لمرضى القطاع الحاصلين على تحويلة طبية للعلاج في الخارج (مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة) باجتياز معبر بيت حانون «ايريز» قبل فرض الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، رغم الاجراءات المعقدة والمهينة التي كانوا يتعرضون لها أثناء مرورهم على المعبر. وكان عدد المرضى الذين يُسمح لهم بالمرور عبر معبر بيت حانون «ايريز» للوصول إلى مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة قبل فرض الحصار يصل إلى نحو ٢٠,٠٠٠ مريض سنوياً بحسب وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي منتصف يونيو ٢٠٠٧، فرضت السلطات الاسرائيلية المحتلة حصاراً مشدداً على قطاع غزة، وذلك في أعقاب سيطرة حركة حماس على القطاع. وقد شملت اجراءات الحصار قيود مشددة على حركة البضائع والاحتياجات الأساسية، كما طالت القيود حركة وتنقل كافة سكان قطاع غزة، ومن ضمنهم المرضى. وقد أدى ذلك إلى تقليص عدد المرضى المسموح لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايريز»، والوصول للمستشفيات الاسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة. ووفقاً لمتابعة المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، فإن عدد المرضى الذين سُمح لهم باجتياز المعبر منذ فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، وحتى أكتوبر من العام الجاري ٢٠١٧، لم يصل في أفضل الأحوال، إلى ما كان عليه قبل فرض الحصار، ولا يعتبر عدد من يسمح لهم بالعلاج كافياً لعلاج مرضى قطاع غزة، في ظل تدني وتدهور الخدمات الصحية في مستشفيات القطاع من ناحية، وبسبب النمو السكاني من ناحية ثانية.

ويواجه المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر والوصول للمستشفيات الاسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة اجراءات معقدة، تستغرق أسابيع وربما شهور حتى يتم السماح للمريض باجتياز معبر بيت حانون «ايريز».

١. عرقلة سفر ٢٩,٠٠٦ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦

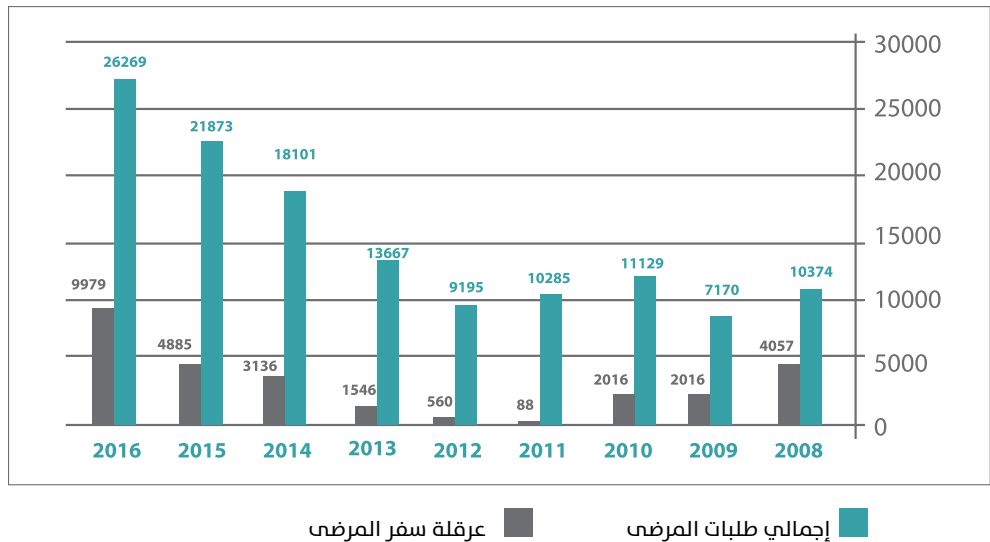
عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦ سفر آلاف المرضى من قطاع غزة، الحاصلين على تحويلات طبية للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وقد تعددت أشكال العرقلة بين رفض المريض أمنياً، أو بدون إبداء أسباب، عدم الرد على طلب المريض بدعوى أنه تحت الدراسة، الطلب من المريض تغيير المرافق، الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، الطلب من المريض تقديم طلب جديد، طلب المريض لإجراء مقابلة أمنية، اعتبار طلب المريض غير مناسب، واعتبار حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي.

وفيما يلي البيانات الكاملة للردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦:

جدول (٣) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦ ×

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
لا يوجد رد	2133	660	166	42	43	249	318	294	826	4731
تحت الدراسة	1197	484	484	154	109	424	1303	2016	5715	11886
بعد المقابلة	280	365	246	150	106	200	340	306	419	2412
موافقة	6317	5154	9113	9484	8635	12121	14965	16988	16290	99067
مرفوض	298	143	646	237	85	42	535	1244	1704	4934
تغيير مرافق	32	1	85	63	71	223	313	641	409	1838
غير مناسب	93	41	62	40	43	39	28	49	90	485
بعد المقابلة / رفض	0	29	20	0	0	0	0	4	49	102
بعد المقابلة / قبول	0	18	53	3	0	0	0	15	45	134
بعد المقابلة / طلب جديد	0	235	90	5	0	0	0	4	54	388
بعد المقابلة / رفض المقابلة	0	36	11	0	0	0	0	0	0	47
بانتظار مقابلة	0	0	11	7	8	118	35	19	173	371
موعد جديد	0	0	139	105	95	207	125	147	50	868
طلب جديد	0	0	3	5	0	35	139	137	409	728
مرجع	0	4	0	0	0	8	0	9	36	57
مرافقة	24	0	0	0	0	1	0	0	0	25
المجموع	10374	7170	11129	10295	9195	13667	18101	21873	26269	128073

× مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية



شكل (٣) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦

وتشير الاحصاءات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عرقلت خلال الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٦ سفر ٢٩,٠٠٦ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٢٨,٠٧٢ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٦, ٢٢٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٤,٩٣٤ مريضاً لأسباب أمنية (٨, ٣٪)، ولم ترد على ٤,٧٣١ طلب (٦, ٣٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ١١,٨٨٦ مريضاً (٢, ٩٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ١,٨٢٨ مريضاً تغيير مرافقيهم (٤, ١٪)، وتأخر سفر ٥,٦١٧ مريضاً (٣, ٤٪) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

٢. عرقلة سفر ٩,١٠١ مريضاً من المحولين للعلاج في الخارج خلال عام ٢٠١٧

عرقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال العام الجاري ٢٠١٧ سفر آلاف المرضى من قطاع غزة، الحاصلين على تحويلات طبية للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة. وقد تعددت أشكال العرقلة بين رفض المريض أمنياً، أو بدون إبداء أسباب، عدم الرد على طلب المريض بدعوى أنه تحت الدراسة، الطلب من المريض تغيير المرافق، الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، الطلب من المريض تقديم طلب جديد، طلب المريض لإجراء مقابلة أمنية، اعتبار طلب المريض غير مناسب، واعتبار حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي.

وفيما يلي البيانات الكاملة للردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الجاري ٢٠١٧:

جدول (٤) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الحالي

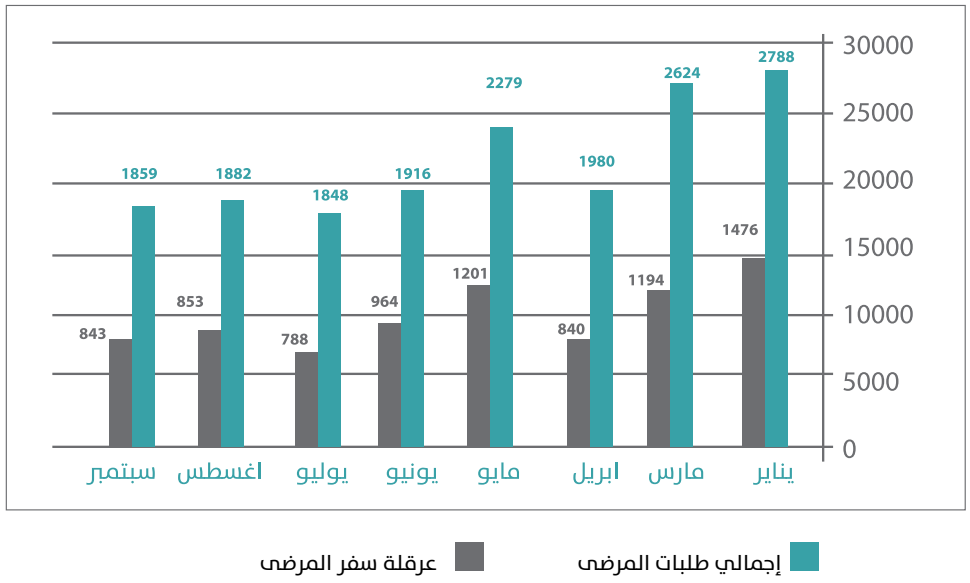
(٢٠١٧/٩/٣٠ وحتى ٢٠١٧/١/١) ×

الشهر البيان	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	المجموع
لا يوجد رد	44	30	53	56	53	38	37	22	74	407
تحت الدراسة	1243	788	928	647	933	718	570	676	676	7179
بعد المقابلة	24	21	30	32	38	30	38	15	5	233
موافقة	1312	1434	1440	1140	1078	952	1060	1029	1016	10461
مرفوض	100	73	96	62	48	25	50	65	60	579
تغيير مرافق	15	8	17	11	18	5	8	7	1	90
غير مناسب	9	6	21	5	3	6	5	16	5	76
بعد المقابلة / رفض	3	4	0	2	1	1	1	0	0	12
بعد المقابلة / قبول	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1
بانتظار مقابلة	10	4	3	2	3	2	2	3	2	31
موعد جديد	8	10	8	1	6	20	17	0	0	70

416	18	47	59	118	96	22	28	8	20	طلب جديد
4	0	1	1	0	2	0	0	0	0	مرجع
3	2	1	0	0	0	0	0	0	0	عالج محلي
19562	1859	1882	1848	1916	2279	1980	2624	2386	2788	الإجمالي

× مصدر المعلومات الواردة في الجدول: دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة الفلسطينية

شكل (٤) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الحالي (٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠)



وتشير الاحصاءات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عرقلت خلال العام الحالي (٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠) سفر ٩,١٠١ من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل ١٩,٥٦٢ طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (٤٦,٥٪) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض ٥٧٩ مريضاً لأسباب أمنية (٢,٩٪)، ولم ترد على ٤٠٧ طلب (٢٪)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على ٧,١٧٩ مريضاً (٣٦,٦٪)، فيما طلبت السلطات المحتلة من ٩٠ مريضاً تغيير مرافقيهم (٤,٠٪)، وتأخر سفر ٨٤٦ مريضاً (٤,٢٪) بذرائع مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو أن حالة المريض تجويد حياه وليس انفاذ حياه بحسب التصنيف الاسرائيلي، أو أن الطلب غير مناسب، أو الطلب من المريض تغيير موعد العلاج، أو تقديم طلب جديد.

خامساً: المعوقات الاسرائيلية لسفر مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الخارج

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال سنوات الحصار المفروض على قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٧، والمستمر حتى الآن إلى عرقلة سفر المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة، وحرمانهم من تلقي العلاج في الخارج. وتضع سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على مرور هؤلاء المرضى عبر معبر بيت حانون «ايريز»، للوصول إلى المستشفيات المحولين إليها في اسرئيل أو الضفة الغربية. ويعتبر معبر بيت حانون الامتداد الطبيعي لقطاع غزة، والمنفذ الوحيد لسكان القطاع للسفر إلى الخارج وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة¹¹.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الانسان مجموعة من المعوقات التي تتبعها سلطات الاحتلال وتعتمد من خلالها حرمان مرضى القطاع من العلاج، وأهم هذه المعوقات:

- « منع سفر المرضى من ذوي الحالات الحرجة ووفاء العشرات منهم.
- « حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب.
- « حرمان المرضى من السفر للعلاج لأسباب عائلية.
- « اعتقال المرضى على معبر بيت حانون «ايريز».
- « ابتزاز المرضى ومساومتهم على التعاون مع سلطات الاحتلال.
- « التحقيق مع المرضى من قبل المخابرات الاسرائيلية.
- « التأخير والمماطلة في الرد على المرضى.
- « عدم الاهتمام والاكتراف بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضى.
- « اعتقال مرافقي المرضى على معبر بيت حانون «ايريز».
- « فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى.
- « مساندة القضاء الإسرائيلي لممارسات السلطات المحتلة بمنع علاج المرضى.

وقد جعلت هذه القيود مغادرة مرضى قطاع غزة للعلاج في الخارج عملية معقدة، يتخللها اوهاق ومعاونة شديدة للمرضى وعائلاتهم.

١. منع سفر المرضى من ذوي الحالات الحرجة ووفاء العشرات منهم

تسببت الإجراءات القاسية التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية بحق المرضى منذ فرض الحصار على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧ في وفاة عدد كبير من المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية بسبب حرمانهم من مغادرة القطاع لتلقي العلاج في الخارج. ووفقاً لوزارة الصحة فقد بلغ عدد المرضى الذين قضاوا جراء منعهم من السفر لتلقي العلاج في الخارج ٣٧٨ مريضاً، وقد قضى هؤلاء المرضى إما بسبب الإجراءات البطيئة والمعقدة والصعوبات التي تضعها سلطات الاحتلال في طريق علاجهم، أو بسبب رفض منحهم تصاريح للمرور عبر حاجز بيت حانون للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية، أو بسبب عرقلة إجراءات سفرهم إلى مستشفيات الدول المجاورة، أو بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية في مستشفيات القطاع¹².

١١. في ظل الإغلاق المستمر لمعبر رفح على الحدود الفلسطينية/المصرية، وعدم قدرة مرضى قطاع غزة السفر من خلاله لتلقي العلاج في مستشفيات الخارج، لم يبقى أمام المرضى للسفر من قطاع غزة إلى الخارج إلا معبر بيت حانون «ايريز»، وهو المعبر الطبيعي لسكان قطاع غزة إلى الخارج وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٢. للمزيد من المعلومات حول حالات الوفيات الناجمة عن منع المرضى من العلاج في الخارج راجع موقع وزارة الصحة الالكتروني: <http://www.moh.gov.ps/portal>

وفاة المريض علاء الدين مصطفى القباني بعد منعه من السفر للعلاج

أفاد مصطفى درويش مصطفى القباني، مواليد ١٩٨٧، من سكان البريج، ويعمل مهندساً معمارياً، ويحمل هوية رقم ٨٠٠٦٨٢٦٢٥، وهو ابن أخ المريض علاء الدين مصطفى القباني، الذي توفي بسبب رفض سلطات الاحتلال الاسرائيلية منحه تصريح للوصول إلى مدينة القدس للعلاج في أحد مستشفياتها، لباحث المركز بما يلي:

«تدهورت حالة عمي علاء الدين مصطفى القباني، مواليد ١٩٦٧، بسبب التهابات حادة أصابته بعد إجراء عملية غسيل جيوب أنفية في عيادة خاصة في النصيرات بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٤، حيث فقد عمي في اليوم التالي لإجراء العملية الرؤيا في عينه اليسرى، وازدادت حالته بالتدهور يوماً بعد يوم. وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥، أدخلناه إلى مستشفى شهداء الأقصى، ومن ثم نقلناه إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة، حيث تم تصويره CT، ولكن الصورة لم تظهر شيئاً. واستمرت حالة عمي بالتدهور، حيث فقد الحركة في أطرافه اليسرى، وفقدت عينه اليسرى، وفقد النظر في عينه اليمنى. وفي يوم الأربعاء ٢٠١٦/١٠/١٩، ونظراً لعجز مستشفيات غزة عن علاجه، حصل عمي على تحويلة طبية للعلاج في مستشفى مار يوسف في القدس، وتم حجز موعد لعلاج في المستشفى، وتقدم بطلب في دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية للحصول على تصريح لاجتياز معبر بيت حانون «ايريز»، والوصول إلى المستشفى، لكن طلبه رفض أمنياً من الجانب الاسرائيلي، وأبلغتنا دائرة التنسيق والارتباط أن ننتظر ليوم الأحد ٢٠١٦/١٠/٢٣، حيث تم التقدم بطلب آخر، ولكن جاء الرد رفض مرة أخرى. وقمنا في نفس اليوم بإجراء فحوصات لعمي المريض، وقد أظهرت الفحوصات أنه يعاني من التهابات حادة، وقد وصلت الالتهابات إلى الدماغ، وقد تدهورت حالة عمي الصحية، وتوفي بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦».

وفاة المريض رائد عزام سليم المغاري بعد منعه من السفر لتلقي العلاج بدواع أمنية

أفاد عزام سليم المغاري، ٥٦ عاماً، من سكان مخيم البريج في محافظة الوسطى، والد المريض رائد عزام سليم المغاري، الذي توفي بعد منعه مرتين من السفر لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، لباحث المركز الميداني بما يلي:

«عاني ابني المرحوم رائد عزام سليم المغاري، ٣٣ عاماً، من مشاكل صحية في صمامي القلب منذ حوالي ١٦ عاماً، وكنا نتابع علاجه في كل من مستشفى ناصر والشفاء بمدينة نتي خان يونس وغزة. وقد أُجريت له جراحة قلب مفتوح في المركز العربي بنابلس قبل ٥ سنوات، حيث أمضى فيها مدة شهر للمتابعة والعلاج. وفي ٢٠١٠/٦/١١ تابع أطباء المركز العربي حالته، حيث سافر هناك، وأُجريت له فحوصات طبية، وقرر أطباؤه أنه لا يستطيع تحمل إجراء جراحة في أحد صمامات القلب حينه، وعاد إلى غزة. وبتاريخ ٢٠١١/٧/١٠ نقلناه إلى قسم العناية المكثفة في مستشفى الشفاء في مدينة غزة بسبب مضاعفات حالته الصحية، حيث أمضى فيها يومين لتلقى العلاج. واستمر ابني في التوجه إلى المستشفى لتلقي العلاج والعودة إلى البيت حتى يوم ٢٠١١/٧/١٤، حين سقط فجأة في المنزل وأعيد للمستشفى ثانية. وبدأنا بعد ذلك في إنجاز إجراءات تحويله طبية بشكل عاجل للعلاج في المركز العربي لعلاج وجراحة القلب وأمراض الدم بمدينة نابلس في الضفة الغربية، لإجراء عملية جراحية في أحد صمامات القلب، وتقدمنا بطلب تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايريز» للوصول إلى المستشفى، غير أن دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية أبلغتنا بتاريخ ٢٠١١/٧/١٩ برفض السلطات الاسرائيلية المحتلة منح تصريح لمرافقه، وهو عمه (والد زوجته) أسعد المغاري، ٤٩ عاماً. وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢٤، تقدمنا بطلب جديد من دون مرافق، غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية رفضت منحه تصريح لأسباب أمنية. بعد ذلك ازدادت حالته الصحية تدهوراً، وفي يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٧/٢٥، قرر الأطباء المعالجين حاجته لجراحة سريعة، حيث أدخل لغرفة العمليات، وبعد نحو ٥ ساعات توفي أثناء إجراء العملية الجراحية».

٢. حرمان المرضى من السفر من دون إبداء أسباب

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية برفض طلبات مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، للمرور عبر معبر بيت حانون «ايريز»، وذلك للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية، المحولين من قبل وزارة الصحة للعلاج فيها، وذلك من دون إبداء أسباب. كما أقدمت السلطات الإسرائيلية في شهر يونيو ٢٠١٠، على حرمان فئات جديدة من المرضى من السفر عبر معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وتشمل فئات المرضى الذين منعوا من السفر لتلقي العلاج في الخارج مرضى يعانون من أمراض خطيرة، كأولئك المصابون بأمراض فقدان البصر وبتتر الأعضاء، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة، وهو ما رفع عدد المرضى الذين رُفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين إليها^{١٣}.

منع المريض فاروق إياد محمد الهمص من السفر للعلاج في الخارج من دون إبداء أسباب

أفاد المريض فاروق إياد محمد الهمص، مواليد ١٩٩٦/٣/١١، طالب جامعي، ويقطن مخيم بينا في محافظة رفح، ويحمل هوية رقم ٤٠١١٥٠٦٠٢، لباحث المركز بما يلي:

«في بداية شهر يوليو من العام ٢٠١٥ بدأت بمراجعة مستشفى ناصر في مدينة خان يونس بسبب معاناتي من آلام شديدة في الكتف الأيسر، وتم تشخيص حالتي من قبل الأطباء المعالجين بأنها ورم ذو سلوك غير معروف بالعظام والغضاريف المفصليّة، أصاب النسيج الضام والأنسجة الرخوة الأخرى للطرف العلوي متضمناً الكتف. ونظراً لعدم وجود علاج لحالتي في مستشفيات قطاع غزة، حصلت على تحويلة طبية من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية للعلاج في مستشفى النجاح الوطني الجامعي بمدينة نابلس في الضفة الغربية، وحصلت على موعد بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣. ولكن بسبب سفر الطبيب المختص في مستشفى النجاح الوطني لم أسافر في الموعد المحدد. وعند عودة الطبيب المختص في شهر أكتوبر ٢٠١٥، جددت التحويلة الطبية، وتقدمت بطلب للحصول على تصريح من سلطات الاحتلال أتمكن بموجبه من اجتياز معبر بيت حانون «ايريز» للوصول إلى مستشفى النجاح من خلال دائرة الارتباط المدني والتنسيق في وزارة الشؤون المدنية في مدينة غزة، غير أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية رفضت طلبي، وتكرر الرفض ٣ مرات أخرى، كان آخرها بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٦، وذلك من دون إبداء أسباب. وبناء عليه قمت بتغيير تحويلتي الطبية إلى المركز الطبي المتخصص في مستشفى معهد ناصر في جمهورية مصر العربية، وتم الموافقة على طلبي بتاريخ ٢٠١٦/٥/٣١، غير أن إغلاق معبر رفح يحول دون سفري للعلاج، وحتى لو فتح معبر رفح يوجد قائمة طويلة من المرضى ينتظرون السفر قبلي، ويقدر عددهم بـ ٣،٠٠٠ مريض».

منع المريض يوسف حسن سليمان نصار من السفر للعلاج من دون إبداء أسباب

أفاد المواطن سامي يوسف نصار، ٢٣ عاماً، من سكان حي التنور، شرق مدينة رفح، وهو ابن المريض يوسف حسن سليمان نصار، لباحث المركز بما يلي:

«يعاني والدي، يوسف حسن سليمان نصار، ٦١ عاماً، من التهاب حاد في عظام الفخذ الأيسر، بعد تعرضه لكسور فيه، وقد تلقى العلاج في مستشفيات القطاع لعدة شهور دون تقدم في العلاج، وقد كان والدي يعاني من شلل كامل في الساق الأيمن منذ الطفولة. ونظراً لتدهور حالته الصحية، وعدم توفر علاج لحالته في مستشفيات قطاع غزة، حصل والدي على تحويلة للعلاج في مستشفى المقاصد الخيرية بمدينة القدس. وتقدمنا بطلب إلى دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية في مدينة غزة، للحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايريز» للوصول إلى مستشفى المقاصد. وانتظرتنا

١٣. حالة المعابر في قطاع غزة ٢٠١٠/٩/١ - ٢٠١٠/٩/١٥، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، ٢٠١٠/٩/٢٠. للاطلاع على النشرة، أنظر الموقع الإلكتروني للمركز: <http://pchrghaza.org/ar/?p=3185>

عدة أيام، ولم يتم الرد علينا، رغم الالام الشديدة التي يعاني منها والدي. وتوجهت صباح يوم الأحد الموافق ٢٣/٨/٢٠١٥، إلى مقر التنسيق والارتباط لمعرفة سبب عدم الاتصال على والدي وتأكيد سفره، فأخبرني أحد الموظفين أن سلطات الاحتلال رفضت طلب والدي للسفر عبر معبر بيت حانون للعلاج في مستشفى المقاصد الخيرية، في مدينة القدس، من دون إبداء أسباب».

٣. حرمان المرضى من السفر للعلاج لأسباب عائلية

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال فترة الحصار المفروض على قطاع إلى حرمان مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، ولا يوجد علاج لهم في مستشفيات غزة، من السفر لتلقي العلاج في الخارج، وذلك لأسباب تخص عائلاتهم. ومن الأسباب التي تذرعت بها سلطات الاحتلال اتهام بعض أفراد عائلات المرضى بأنهم يعملون في مقاومة الاحتلال، أو أن أحد أفراد عائلة المريض يقيم بشكل غير قانوني سواء بالصفة الغربية أو إسرائيلي.

ابتزاز ومساومة المريض وليد محمد محمد قاعد «تسليم الأبناء مقابل السماح بالعلاج»

أفاد المواطن محمد وليد محمد قاعد، مواليد ٢٢/٨/١٩٨٤، متزوج وأب لطفل، سكان منطقة الشيخ عمري في السطر الشرقي، بخان يونس، جنوب قطاع غزة، عاطل عن العمل، ويحمل هوية رقم ٨٠٢٢٦٣٦٥، لباحث المركز بما يلي:

«كان والدي وليد محمد محمد قاعد، ٥٩ عاماً، يعاني من مرض السرطان في القولون منذ عام ٢٠٠٧، وفي مطلع عام ٢٠١٥، امتد السرطان إلى الرئتين، وتم تحويل والدي إلى مستشفى (اسوتا) في تل أبيب لإجراء مسح ذري. وبعد رفض سلطات الاحتلال منحه تصريح مرور عبر معبر بيت حانون ٣ مرات، حصل على تصريح بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٥، وتمكن من السفر وأجرى المسح الذري، وفي طريق عودته تم احتجازه لساعات، وجرى تفتيشه بشكل عاري، وطلب منه التوقف إلى الجدار، وبين الحين والآخر كان يطلب منه رفع إحدى قدميه أو يديه بشكل مهين. بعد ذلك أدخل لغرفة المخابرات الإسرائيلية، وسألوه عن شقيقي خالد (٢٥ عاماً) وأحمد (٢٦ عاماً)، وادعوا أنهم من أفراد المقاومة، وطلبوا منه إحضار أبنائه الأربعة إلى المعبر وتسليمهم للاحتلال، وعرضوا عليه مبلغ ٢٠٠ شيكل، بزعم أنها أجرة مواصلات لإحضارهم، من أجل تسهيل استكمال علاجه، وقد أبلغوا والدي بعدم التفكير في العودة للعلاج في إسرائيل إذا لم يسلم أبنائه. ومنذ مطلع عام ٢٠١٦، تدهورت حالة والدي الصحية وامتد الورم إلى الدماغ، وتقدم به طلبات للحصول على تصريح مرور للوصول إلى المستشفى، غير أن سلطات الاحتلال رفضتها جميعاً. وخلال هذه الفترة كان والدي يتلقى المسكنات فقط لعدم توفر أي علاج له في غزة، وفقد القدرة على الحركة والنطق. وبتاريخ ٢١/٣/٢٠١٧، طلبته المخابرات الاسرائيلية للمقابلة، ولم يستطيع الذهاب للمقابلة نظراً لوضعه الصحي الذي استمر بالتهور حتى توفى الساعة ٧:٣٠ من مساء يوم الثلاثاء ٢/٥/٢٠١٧».

٤. اعتقال المرضى على معبر بيت حانون «ايريز»

اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عشرات المرضى أثناء مرورهم عبر معبر بيت حانون «ايريز»، أو خلال توجههم للمعبر لمقابلة المخابرات الإسرائيلية، لتحديد ما إذا كان سيسمح لهم بالسفر للعلاج أم لا. وقد أفاد عدد من المرضى وذويهم لباحث المركز أنهم تعرضوا لاستجواب وتحقيق استمر لساعات طويلة، قبل أن يتم اعتقالهم رغم تردّي أوضاعهم الصحية.

اعتقال المريض يوسف أبو الجديان أثناء توجهه لإجراء عملية زراعة قرنيه في عينه

أفادت سلوى محمد عبد الله أبو الجديان، ٦٧ عاماً، من سكان منطقة البصة في مدينة دير البلح، وهي والدة المريض يوسف خلف إبراهيم أبو الجديان، ٢٨ عاماً، الذي أعتقل أثناء توجهه لإجراء عملية جراحية (زراعة قرنيه في عينه)، لباحث المركز بما يلي:

«وصلت أنا وابني المريض يوسف معبر بيت حانون «إيريز» عند حوالي الساعة السابعة من صباح يوم الاثنين ٢٠١٤/١/٦، للتوجه إلى مستشفى (سيرجي كير) في مدينة رام الله، وقد حصل ابني على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «إيريز» بعد رفض السلطات المحتلة منحه تصريح مرور للعلاج في شهر مارس من العام ٢٠١٣. وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً سُمح لنا بدخول المعبر، وخضعنا للتفتيش الآلي وتفتيش أمتعتنا. وبعد ١٠ دقائق حضر شخصان كانا يلبسان زياً مدنياً، وطلبوا من ابني يوسف أجهزة الهاتف المحمول التي بحوزتنا، فأعطاهم ٣ أجهزة. وطلب أحدهما من ابني قراءة الرقم الموجود على جهازه، فرد يوسف بأنه لا يراه. وأخبرتهم أن ابني ذاهب لزراعة قرنية في عينه، فطلب مني الانتظار في مكاني، وأمر يوسف بمرافقته إلى غرفة مجاورة. انتظرت نحو ساعة، إلى أن جاء جندي وأخبرني بأنه لا يوجد لي تصريح، وأمرني بالعودة إلى غزة، فعدت إلى الجانب الفلسطيني من المعبر. وبعد ساعات من الانتظار رجعت إلى منزلي، وأخبرني ابني حازم، ٣٥ عاماً، والذي كان متواجداً في منزله، أن أحد الأشخاص من المخابرات الإسرائيلية اتصل به، وأبلغه باعتقال يوسف، ونقله إلى سجن المجدل».

اعتقال المريض باسل علي أحمد أبو حسن أثناء توجهه للعلاج في الأردن

أفادت المواطنة أماني علي أبو حسن، من سكان محافظة خان يونس، وهي شقيقة المريض باسل علي أحمد أبو حسن، والذي اعتقلته سلطات الاحتلال الاسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون «إيريز» أثناء توجهه للعلاج في الأردن، لباحث المركز بما يلي:

«يعاني شقيقي باسل علي أحمد أبو حسن، ٤٥ عاماً، من سكان بلدة عيسان الكبيرة، شرق محافظة خان يونس، من آلام الظهر جراء إصابته بمرض «الغضروف»، ونظراً لصعوبة علاجه في مستشفيات قطاع غزة، حصل على تحويلة طبية من دائرة العلاج في الخارج للعلاج في إحدى المستشفيات الاردنية، وحصل كذلك على موافقة من سلطات الاحتلال الاسرائيلية للسفر عبر معبر بيت حانون «إيريز»، والوصول للأردن من خلاله. وقد توجه شقيقي باسل إلى معبر بيت حانون «إيريز» يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٦/١٨، وكنا على تواصل معه إلى أن انقطع الاتصال معه في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً. ولم تستطع العائلة التعرف على أسباب ذلك، حتى تلقت، في نفس اليوم، اتصالاً هاتفياً من الشرطة الإسرائيلية في المجدل يفيد بأن باسل معتقل لديها، وجاري التحقيق معه».

اعتقال المريض عبد الله أحمد عودة أبو عاذرة أثناء توجهه لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون «إيريز»

أفاد المواطن أحمد عودة سلمان أبو عاذرة، ٥٣ عاماً، من سكان مخيم الشابورة في محافظة رفح، وهو والد المريض عبد الله أحمد عودة أبو عاذرة، ٢٤ عاماً، الذي أعتقل أثناء توجهه لمقابلة المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون «إيريز»، لتحديد ما إذا كان سيسمح له بالسفر إلى مستشفى المطع بمدينة القدس لإجراء عملية جراحية لعلاج الاضطرابات السمعية أم لا، لباحث المركز بما يلي:

«يعاني ابني المريض عبد الله، ٢٤ عاماً، من اضطراب في السمع منذ حوالي ثلاث سنوات، وحصل على تحويله طبية من دائرة العلاج في الخارج لإجراء عملية جراحية في مستشفى أوغستا فكتوريا- المطع، وكان من المقرر خضوعه للعملية الجراحية يوم الجمعة الموافق ٢٠١٣/١١/١٥. وقد تقدمنا للحصول على تصريح من سلطات الاحتلال الاسرائيلية للمرور عبر معبر بيت حانون «إيريز» للوصول إلى المستشفى. وفي مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/١١/١٣، تلقت اتصالاً هاتفياً من دائرة الارتباط المدني والتنسيق في وزارة الشؤون المدنية في مدينة غزة، يفيد بأن المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون «إيريز» حددت موعداً لمقابلة ابني المريض عبد الله، لتحديد ما إذا كان سيسمح له باجتياز معبر بيت حانون «إيريز» للسفر إلى مستشفى المطع في مدينة القدس المحتلة لإجراء عملية جراحية أم لا، وكان الموعد المحدد

صباح اليوم التالي الخميس الموافق ٢٠١٣/١١/١٤. وفي حوالي الساعة ٨:٠٠ من صباح اليوم المحدد توجه ابني عبد الله إلى معبر بيت حانون، ولم يعد بعدها إلى المنزل. وعلى أثر ذلك تواصلت دائرة الارتباط المدني والتنسيق لمعرفة أسباب عدم عودة ابني، فأخبروني في اليوم التالي بأن المخبرات الإسرائيلية قامت باعتقاله.

اعتقال المريض إبراهيم عادل شحادة الشاعر أثناء توجهه إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج من ورم في الحلق
أفاد الموطن عادل شحادة الشاعر، من سكان حي السلام في مدينة رفح، وهو والد المريض إبراهيم عادل شحادة الشاعر، ٢١ عاماً، الذي أعتقل أثناء توجهه إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج من ورم في الحلق في المستشفى الأهلي بمدينة الخليل، لباحث المركز بما يلي:

«يعاني ابني المريض المريض عادل شحادة الشاعر، ٢١ عاماً، من ورم في الحلق، وقد حصل على تحويلة طبية من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية للعلاج في المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، كذلك حصل على موافقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسفر عبر معبر بيت حانون «ايريز». وفي يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٧/٩، توجهنا أنا وابني إلى معبر بيت حانون، وذلك للوصول إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل. وفي تمام الساعة ١٠:٣٠ صباحاً تم استدعاءه لمقابلة المخبرات الاسرائيلية، وانتظرت أنا في صالة المسافرين عدة ساعات، ولم يعود ابني المريض. وفي الساعة ٦:٠٠ مساءً سمح أفراد الأمن الإسرائيلي لي باجتياز المعبر، وعندما سألت عن ابني المريض أخبروني بأنه سيلحق بي بعد قليل. وفي حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً، عاد أفراد الأمن وأخبروني بمغادرة المعبر والعودة إلى القطاع، وأخبروني أن ابني سيلحق بي بعد ٤ ساعات، فغادرت، ولكن ابني لم يلحق بي، وتم اعتقاله من قبل أفراد الأمن الإسرائيلي».

اعتقال المريض علاء سمير سليم ثابت أثناء توجهه للعلاج في مستشفى نابلس التخصصي

أفادت المواطنة آمنة عبد الرحمن عبد العزيز ثابت، مواليد ١٩٥٤، من سكان دير البلح، والدة المريض علاء سمير سليم ثابت، الذي أعتقل أثناء توجهه للعلاج في مستشفى نابلس التخصصي، لباحث المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباح الخميس ٢٠١٧/٥/١١ توجهت برفقة ابني علاء سمير سليم ثابت ٣٢ عاماً، ويعمل في حرس الرئيس رام الله، للعلاج في مستشفى نابلس التخصصي في الضفة الغربية، حيث يعاني من تمزق في الأربطة في الركبة اليسرى منذ ٦ شهور. وعندما وصلنا معبر بيت حانون (ايريز)، دخلنا الصالة في الجانب الإسرائيلي وسلمنا المستندات اللازمة، وتم تفتيشنا وتصويرنا بصورة بصمة العين، وجلسنا في الصالة ننتظر السماح لنا بالدخول إلى إسرائيل للتوجه إلى المستشفى. وفي حوالي الساعة ٢:٠٠ مساءً حضر شخصان من أفراد المخبرات الإسرائيلية، ونادى أحدهما على ابني علاء واقتادوه معهم إلى جهة غير معلومة، وبقيت أنا في صالة الانتظار. وبعد ٣ ساعات عاد نفس الشخصان وأمروني بالعودة إلى منزلي، فسألته عن ابني علاء، وابلغتهم بأنني لن أعود إلا به فتركانني وغادرا، وانتظرت ٣٠ دقيقة، ولم يكن حينها غيري في الصالة، فشعرت بالخوف وغادرت الصالة. وعند وصولي الجانب الفلسطيني سألتوني عن ابني علاء فقلت لهم أن المخبرات اعتقلته، وعدت إلى منزلي في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً نفس اليوم. وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح الاحد ٢٠١٧/٥/١٤ توجه ابني محمد ٣٥ عاماً إلى الصليب الأحمر في غزة لإبلاغهم بما حدث مع ابني المريض علاء، فابلغه موظفي الصليب الأحمر أن علاء معتقل وتم نقله إلى سجن المجدل».

٥. ابتزاز المرضى ومساومتهم على التعاون مع سلطات الاحتلال في مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج يعاني مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية جراء امتهان كرامتهم الإنسانية، وتعرضهم للابتزاز على أيدي ضباط أمن القوات المحتلة، ومساومتهم على التعاون معها في مقابل منحهم تسهيلات بالحصول على تصاريح مرور للعلاج، وفي حالة عدم استجابة المرضى للمحققين الإسرائيليين وتقديم معلومات لهم، فقد لا يُسمح لهؤلاء المرضى باجتياز المعبر والوصول إلى المستشفيات المحولين لها لتلقي أو استكمال علاجهم.

ابتزاز ومساومة المريض أحمد حسن جميل شبير «التعاون مع الاحتلال مقابل الحياة»

أفاد المواطن حسن جميل أنيس شبير، ٥٦ عاماً، يعمل مستشار قانوني في وزارة الاقتصاد الوطني، ويقطن حي النصر في مدينة غزة، ويحمل هوية رقم ٩٤١٢٧٢٧٨٩ لباحث المركز بما يلي:

«كان ابني أحمد حسن جميل شبير، ١٧ عاماً، يعاني من عيوب خلقية في القلب منذ الولادة، وقد أجرى عدة عمليات جراحية في الضفة الغربية واسرائيل أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠١١، و٢٠١٥، وبعد أن قطع شوطاً كبيراً في رحلة العلاج، عرقلت قوات الاحتلال استكمال علاجه. فبتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢، سافر ابني احمد ووالدته (كمراق له)، من خلال معبر بيت حانون للوصول إلى مستشفى تل هاشومير في اسرائيل، حيث تم استدعاء والدته لمقابلة المخابرات، وتم اخضاعها للتفتيش المهيمن، وسؤالها عن الجيران والأقارب، فأخبرتهم زوجتي بأنها لا تعرف عنهم معلومات. ابتزتها المخابرات في هذا اللقاء، وساومتها بأنه إن أرادت الحفاظ على حياة ابنها عليها التعاون معهم، وتقديم المعلومات المطلوبة منها. وفي وقت لاحق، تم تحديد يوم ٢٠١٦/٩/١٠ موعداً لإجراء عملية زراعة صمامات بالقلب في مستشفى تل هاشومير، وقد قدمنا ٣ طلبات للحصول على تصريح للوصول إلى المستشفى، غير أن جميع الطلبات رُفِضت. وبتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦، توجهنا إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، للمساعدة في الحصول على تصريح، فأبلغنا فيه أن سلطات الاحتلال طلبت أحمد للمقابلة، وبالفعل توجهنا أنا وأحمد إلى معبر بيت حانون لإجراء المقابلة، ودخل أحمد لإجراء المقابلة الساعة ٧ صباحاً، واستمر اللقاء حتى ٧ مساءً. وبعد انتهاء المقابلة أخبرني أحمد أن سلطات الاحتلال عرضت عليه التخابر معها بشكل صريح في مقابل السماح له باستكمال علاجه، ورد عليهم بأنه لا يستطيع التعامل معهم، فأخبره المحققون: «إذا لم تتعاون معنا خلي غزة تعالجك». وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨، قدمنا تصريح لأحمد ووالدته «المرافقة»، وكان الرد مرة أخرى بأنهم قيد الفحص الأمني. وتدهورت حالة أحمد الصحية بعد ذلك بشكل خطير، وأصبح يعاني من ضيق في التنفس، وحاول اطباء في مستشفى الشفاء انقاذ حياته دون جدوى، وتوفي يوم السبت ٢٠١٧/١/١٤».

٦. التحقيق مع المرضى من قبل المخابرات الاسرائيلية

تعرض مئات المرضى، ممن يعانون أمراضاً خطيرة، ويحملون تصاريح مرور عبر معبر بيت حانون «إيريز» للوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية، إلى عمليات تحقيق واستجواب رغم أوضاعهم الصحية المتدهورة.

التحقيق مع المريضة خلود السعيدني رغم تدهور حالتها الصحية ومعاناتها من السرطان

أفادت سلوى عبد العزيز سلامة السعيدني، مواليد ١٩٦٢/٤/٢، تسكن مخيم البريج شمال بلوك ١، متزوجة وربة بيت، وتحمل هوية رقم ٩٨٧٨١٠٤٥٤، وهي والدة خلود سلامة عبد الكريم السعيدني، التي تعرضت للابتزاز والمساومة، ومنعت من السفر، توفيت بسبب صدمة تسميمه في الدم، نظراً لتأخر علاجها، لباحث المركز بما يلي: «عانت ابنتي خلود سلامة عبد الكريم السعيدني، المولودة في ١٩٨١/٨/١٥، من مرض السرطان في الغدد اللمفاوية. ففي شهر أبريل ٢٠١٦ ظهر في رقبتها ورم خفيف ثم تضخم، وقد تلقت العلاج في

مستشفيات مدينة غزة، وقد أخبرنا الأطباء بأن الامكانيات في غزة لا تسمح بعلاجها. وبتاريخ ١٢/٥/٢٠١٦، حصلت على تحويلة للعلاج في مستشفى الأهلي في مدينة الخليل. وتقدمنا بطلب من خلال دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية للحصول على تصريح مرور، غير أن سلطات الاحتلال ردت بعد أيام بأن الطلب تحت الفحص الأمني، فجددنا الطلب مرة ثانية وثالثة، وكان الرد في كل مرة مشابهاً. وبتاريخ ١٣/١/٢٠١٧، تم اجراء عملية جراحية لاستئصال الورم في مستشفى الشفاء، ولكن لم يستطع الأطباء استئصال الورم بالكامل لالتصاقه بأوردة الرقبة. وبتاريخ ١٥/١/٢٠١٧، حصلنا على تحويلة طبية لمستشفى المطلع بالقدس، وجاء الرد الاسرائيلي بالموافقة، فتوجهنا بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٧ إلى معبر بيت حانون (ايريز)، وهناك دخلت أنا وابنتي خلود التي كانت على كرسي متحرك إلى غرفة تحقيق، وبدأ ضابط المخبرات بالتحقيق معنا والسؤال عن أشخاص بعينهم. وقد هدد الضابط ابنتي وابتزها وطلبها بالتعاون مع الاحتلال مقابل السماح لها بالعلاج. بعد ذلك خرجنا لصالة الانتظار ومكثنا فيها ٥ ساعات، إلى أن جاء ضابط اسرائيلي، وقال لنا أنتم ممنوعون من الدخول إلى اسرائيل وعليكم العودة الى قطاع غزة. وفي يوم السبت ١١/٣/٢٠١٧، تدهورت حالة خلود الصحية، وتوفيت في الساعة ٣:٠٠ من فجر يوم الأحد ١٢/٣/٢٠١٧.

٧. التأخير والمماطلة في الرد على المرضى

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال السنوات الأخيرة إلى تأخير الرد على طلبات تصاريح مرور المرضى عبر معبر بيت حانون «ايريز»، وذلك للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية، المحولين من قبل وزارة الصحة للعلاج فيها. ومنذ عام ٢٠١٠ بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في المماطلة بالرد على المرضى، واستغرق الفحص الأمني لمئات المرضى فترة زمنية طويلة، بلغت عدة شهور، لبعض المرضى الذين يعانون أوضاعاً صحية متدهورة.

منع علاج الطفلة المريضة يارا موسى حسين بخيت ووفاتها

أفاد المواطن إسماعيل موسى حسين بخيت، مواليد ١١/٧/١٩٧٣، متزوج وأب لثلاثة أطفال، من سكان منطقة البراق في مخيم خان يونس، ويحمل بطاقة رقم ٩٢٠٦٤٤٧٢٩، وهو والد الطفلة المتوفية يارا، التي حرمت من العلاج، لباحث المركز بما يلي:

«منذ يناير ٢٠١٧، تعاني ابنتي يارا، ٤ سنوات، من ضعف شديد في عضلة القلب، وحصلت على تحويلة لعلاجها في مستشفى المقاصد الخيرية في القدس. وتقدمت بطلب للحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايريز»، من خلال دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية، على أن أكون المرافق لها في رحلة علاجها، وبتاريخ ٢٩/١/٢٠١٧، تلقيت رداً من الاحتلال يفيد برفض، وتقدمت بطلب جديد مع تغيير المرافق. وبعد الموافقة، تمكنت ابنتي المريضة برفقة جدتها زهرية حسونة، ٧٠ عاماً، من الوصول إلى مستشفى المقاصد بتاريخ ١٣/٢/٢٠١٧، وقد تلقت العلاج على أن تعود إلى مستشفى المقاصد بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧ للمراجعة. وتقدمنا بطلب للحصول على تصريح مرور، لكن أبلغنا برفض سلطات الاحتلال لطلبنا. بعدها تدهورت حالة طفلي، وأبلغني الطبيب بأن ابنتي بحاجة إلى تركيب جهاز مساعد لعضلة القلب، وتركيبه يتطلب تدخل جراحي. وبعد التواصل مع مستشفى المقاصد تم حجز موعد بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٧، لإجراء العملية وتركيب الجهاز، وبناء عليه تقدمت بطلب الحصول على تصريح للمرور، وقبل موعد الحجز المحدد بيومين، وصلتني رسالة من دائرة التنسيق والارتباط بأن سلطات الاحتلال لم ترد على الطلب، وقد تم تأجيل الموعد ليكون ٢٠/٧/٢٠١٧. وبتاريخ ٦/٧/٢٠١٧، تدهورت حالة ابنتي الصحية، ونقلناها إلى مستشفى غزة الأوروبي، وفي حوالي الساعة ٦:٥٠ من صباح يوم الخميس الموافق ١٣/٧/٢٠١٧ أعلن الأطباء في وفاتها».

منع المريضة منى فايز نوفل من استكمال المرحلة الأخيرة من علاجها في مستشفى إيلخوف بتل أبيب العلاج ووفاتها

أفاد وائل نوفل علي نوفل، ٤٠ عاماً، من سكان مخيم النصيرات، وأب لسبعة أطفال، وهو زوج المريضة منى فايز علي نوفل، التي توفيت بعد أن رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منحها تصريح دخول لإسرائيل لاستكمال المرحلة الأخيرة من علاجها في مستشفى إيلخوف بتل أبيب، لباحث المركز بما يلي:

«كانت زوجتي المريضة منى فايز علي نوفل، ٣٧ عاماً، تعاني من ورم سرطاني في القولون منذ ثلاث سنوات، وكانت تتلقى العلاج في مستشفى ناصر في القاهرة. وعادت من آخر رحلة علاج لها في مصر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٩، على أمل أن تستكمل العلاج، وهو عبارة عن ثلاثة جرعات كيميائية، في مستشفى الشفاء بغزة. وبعد إدخالها مستشفى الشفاء بغزة، أبلغنا الأطباء بعدم توفر العلاج الكيماوي في المستشفى، وقرروا تحويلها مرة أخرى إلى مصر، غير أنها لم تتمكن من السفر بسبب استمرار إغلاق معبر رفح البري. وبعد انتظار لأكثر من ٧٠ يوماً، تم تحويلها للعلاج في مستشفى إيلخوف في إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧، حيث حُفنت بالجرعة الأولى من العلاج الكيماوي. وفي موعد الجرعة الثانية ماطلت سلطات الاحتلال في إصدار تصريح مرور لها لنحو شهر، قبل أن توافق على سفرها، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧، حيث تلقت الجرعة الثانية، ثم عادت إلى القطاع على أن تعود لإكمال علاجها. وفي موعد الجرعة الثالثة، رفضت السلطات المحتلة طلبها بالحصول على تصريح للوصول إلى المستشفى أربع مرات متتالية، وذلك في أيام ٤، ١٨، ٢٢، ٢٠٠٧/١١/٢٤. وكانت دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية، تبلغنا بعدم رد سلطات الاحتلال على طلبات التصاريح. وقد توفيت يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٤، قبل صدور تصريح لها، بعد أن تدهورت حالتها الصحية».

٨. عدم الاهتمام والاكتران بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضى

دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على عدم الاهتمام والاكتران بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضى، والتأخر في الرد عليهم، رغم تقدمهم بطلبات التصاريح الخاصة بمرورهم عبر معبر بيت حانون «إيريز»، للوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية بفترة كافية، وهي ٢٢ يوماً بحسب طلب السلطات المحتلة. ويتسبب ذلك في متاعب كبيرة لهؤلاء المرضى، الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية، ويتطلب ذلك منهم تجديد التحويلة الطبية، وحجز موعد جديد في المستشفيات المحولين للعلاج فيها، وتجديد كافة المستندات اللازمة لعملية العلاج.

تأخير إصدار تصريح المرور يتسبب في حرمان وفاة الطفلة المريضة ريتال حسين سعيد المسارعي من العلاج ووفاتها

أفاد سعيد حسين المسارعي، مواليد ١٩٦٧/٩/١٦، من سكان حي الصفاوي في محافظة شمال غزة، يعمل فني النيوم، ويحمل هوية رقم ٩٦٤٨٠٠٦٠١، حول وفاة حفيدته ريتال حسين سعيد المسارعي، لباحث المركز بما يلي:

«ولدت حفيدتي ريتال وهي تعاني من ثقب في القلب، وتابعا حالتها في مستشفى الرنتيسي في مدينة غزة، وقرر الأطباء تحويلها للعلاج في الخارج لإجراء عملية جراحية. وبعد حصولنا على التحويلة الطبية، حصلنا على موعد للعلاج في مستشفى المقاصد بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٦، وبالفعل توجهت الطفلة برفقة جدتها ميرفت المسارعي إلى مستشفى المقاصد غير أن الأطباء قالوا بأنه لا يمكن إجراء عملية في ظل وضعها الصحي الحالي، لأن ذلك سيكون خطراً على حياتها. بعد تحسن حالتها، حصلنا على تحويلة طبية للعلاج في مستشفى «بلنسون» داخل إسرائيل بتاريخ ٢٠١٦/٣/١، وسافرت الطفلة مع جدتها، وهناك أجريت لها الفحوصات، وتم تحديد يوم ٢٠١٦/٣/٢٩ لإجراء العملية. ولاحقاً، قمنا بتقديم أوراق المستشفى للحصول على موافقة بالسفر، غير أن الجانب الإسرائيلي لم يرد على

الطلب حتى مساء ٢٠١٦/٣/٢٨. وتوجهت صباح يوم ٢٠١٦/٣/٢٩ لمكتب دائرة التنسيق المدني، فأبلغوني بأن ملف الطفلة ما زال قيد الفحص الأمني كما أبلغتهم السلطات الاسرائيلية. وتوجهت إلى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان الذي تواصل بدوره مع الجانب الاسرائيلي وحصل على موافقة بمرور الطفلة، فتواصلت مع المستشفى للحصول على موعد جديد، وقبل الحصول عليه، فارقت الطفلة في منتصف ليلة السبت الموافق ٢٠١٦/٤/٢.

٩. اعتقال مرافقي المرضى على معبر بيت حانون «ايريز»

اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العشرات من مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر معبر بيت حانون «ايريز»، كمرافقين مع المرضى. وقد أفاد عدد من هؤلاء لباحث المركز أنهم تعرضوا لاستجواب وتحقيق استمر لساعات طويلة، قبل أن يتم اعتقالهم، وترك المرضى، الذين يعانون أوضاعاً صحية متدهورة بدون مرافق، ما اضطر المرضى إلى العودة لغزة من دون علاج.

سفر المريض بالسرطان محمود كمال كامل أبو طه وحيداً بعد اعتقال والده المرافق له

أفاد المواطن هاني كامل أبو طه، ٣٥ عاماً، من سكان حي السلام في محافظة رفح لباحث المركز بما يلي: «كان شقيقي محمود كمال كامل أبو طه، ٢١ عاماً، يعاني من مرض السرطان، وحالته الصحية خطيرة جداً، وكان يتلقى العلاج في المستشفى الأوروبي في محافظة خان يونس، غير أن وضعه الصحي تدهور، وزادت المخاطر الصحية على حياته، حيث فقد أكثر من ثلث وزنه خلال الفترة الأخيرة التي مكثها في المستشفى، لذلك تم تحويله للعلاج في مستشفى تل هاشومير في إسرائيل. وبتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨، توجه والدي كمال كامل أبو طه، ٥٢ عاماً، برفقة أخي المرحوم محمود إلى معبر بيت حانون (ايريز) للوصول إلى المستشفى، بعد أن حصلنا على تصاريح المرور اللازمة لهما، عبر مكتب الارتباط، غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية منعت دخول أخي المريض، وأجبرته على العودة إلى غزة. وفي نفس التوقيت قام جنود قوات الاحتلال باعتقال والدي المرافق لشقيقي المريض على المعبر. وبعد محاولات معقدة تم عمل تحويلة علاجية جديدة، ووافقت السلطات المحتلة على دخوله معبر بيت حانون «ايريز»، للوصول إلى مستشفى تل هاشومير في إسرائيل. وقد وصل أخي إلى المستشفى الإسرائيلي ليلة الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٠/٢٨، وقد فضلنا عدم إرسال مرافق معه، وذلك خوفاً من أن يجري اعتقاله، كما حدث مع والدي المرافق له في المرة السابقة، وقد توي في شقيقي بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٩، أي بعد أقل من يوم على وصوله إلى المستشفى، وذلك بسبب تأخير سلطات الاحتلال لعلاجه».

١٠. فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى

أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في نوفمبر ٢٠١٥، وفي خطوة تعسفية جديدة بحق المرضى، على تحديد عمر مرافقي المرضى المحولين من قطاع غزة للعلاج في مستشفيات اسرائيل والصفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، بما لا يقل عن ٥٥ عاماً، وقد حرم هذا القرار مئات المرضى من التوجه للعلاج في مشافي الداخل أو الضفة الغربية، لا سيما المرضى الأطفال، الذين يحتاجون لرعاية خاصة، وهم بحاجة ماسة لمرافقة أحد والديهم على الأقل، وفي الغالب فإن اعمار والديهم أقل من ٥٥ عاماً. كما أثر هذا القرار الجائر على مئات المرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة، ولا يقوون على الحركة، ويحتاجون لعون ومساندة من أشخاص يتمتعون بصحة جيدة، وهو ما يفقده المرافقون من ذوي الأعمار الكبيرة^{١٤}.

١٤. تقرير حالة المعابر ١-٣٠ نوفمبر ٢٠١٥، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ص ٦.

حرمان الطفلة المريضة بسمة مجدي العائدي من مرافقة أحد والديها أثناء إجرائها عملية قلب مفتوح

أفاد مجدي حسن العائدي، من حي الزيتون بمدينة غزة، ووالد الطفلة المريضة، بسمة مجدي العائدي، ١٥ عاماً، لباحث المركز بما يلي:

«تعاني ابنتي بسمة من أمراض حادة بالقلب، وذلك منذ ولادتها عام ٢٠١١، وقد تم تحويلها للعلاج في مستشفى المقاصد بعد ٤ شهور من ولادتها، وكانت ترافقها والدتها ختام، البالغة من العمر ٤٠ عاماً، وأُجريت لها عملية قلب مفتوح. وخلال عام ٢٠١٦، حصلت على تحويلة طبية لإجراء عملية تغيير صمامات القلب في مستشفى المقاصد بمدينة القدس، وتقدمنا بعدة طلبات لسلطات الاحتلال الاسرائيلية من أجل السماح لها باجتياز معبر بيت حانون والوصول للمستشفى، ولم يتم الرد على كافة الطلبات، رغم خطورة حالة الطفلة. وبتاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ توجهنا للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان لمساعدتي في الحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون. وقد وجه المركز رسالة عاجلة إلى المركز الانساني التابع لسلطات الاحتلال، شرح فيها خطورة حالة الطفلة. وبتاريخ ٢٠١٧/١/٣١، تلقى المركز رداً يفيد بأن الأم مرفوضة أمنياً، ولا يمكن لها أن ترافق طفلتها المريضة، وطلبوا منا اختيار مرافق آخر. وقد تم تغيير المرافق ليكون والدها، غير أنه رُفض مرتين، وتم تغيير المرافق لتكون خالتها فاطمة العائدي، وتم قبولها، وقد سافرت الطفلة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤ لإجراء العملية برفقة خالتها».

١١. مساندة القضاء الإسرائيلي لممارسات السلطات المحتلة الخاصة بمنع علاج المرضى

يوفر القضاء الإسرائيلي غطاء قانوني للممارسات التعسفية التي تمارسها بحق مرضى قطاع غزة، وذلك عبر رفض النيابة الإسرائيلية عدد من طلبات المرضى للسماح لهم بالسفر للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة.

منع المريض عبد العزيز أبو منديل من السفر للعلاج لأسباب أمنية

أفادت المواطنة أمال أبو منديل، مواليد ١٩٨٤، من سكان النصيرات وسط قطاع غزة، وزوجة المريض عبد العزيز أبو منديل، الذي يعاني من شلل نصفي، وكسر في الفقرات، وقطع في الحبل الشوكي، لباحث المركز بما يلي:

«بتاريخ ٢٠١٤/٧/٤، أُصيب زوجي برصاص قناص اسرائيلي أثناء عمله في أرضه الزراعية، وكانت إصابته خطيرة جداً، وتم تحويله للعلاج في مستشفى بنلسون داخل اسرائيل، وأُجريت له عدة عمليات جراحية، وقد تم إرجاعه إلى غزة من دون إكمال العلاج، وكانت حالته ما تزال خطيرة. ومنذ عودته إلى غزة، حصلنا على أكثر من ١٠ تحويلات طبية لإكمال علاجه في مستشفى المقاصد في القدس، غير أن السلطات المحتلة كانت ترفض طلبات مروره بدعوى أنه مرفوض أمنياً، رغم أنه يعاني من شلل نصفي، وكسر في الفقرات، وقطع في الحبل الشوكي، ويتحرك بصعوبة بالغة. وبتاريخ ٢٠١٧/٥/١٤، توجهنا للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان لطلب المساعدة، وبتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ أرسل محامو المركز طلباً عاجلاً للمركز الانساني التابع لسلطات الاحتلال، وقد تلقى المركز رداً يؤكد استمرار منعه من السفر. وبتاريخ ٢٠١٧/٦/١٣، تقدم المركز الفلسطيني باعتراض للنيابة الاسرائيلية، وتلقى المركز رداً بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٩، يؤكد على استمرار رفض سفر المريض لأسباب أمنية».

منع المريض أحمد عامر العبد أبو جبه من السفر للعلاج

أفاد المريض أحمد عامر العبد أبو جبه، مواليد ١٩٨٦، من سكان حي الشجاعية، ويعاني من مرض تآكل في اعصاب العين والاعصاب بشكل عام، لباحث المركز بما يلي:

«أعاني منذ يونيو ٢٠١٦ من مرض نادر جداً، وهو «جرثومة تآكل الأعصاب»، ولا يوجد له علاج في مستشفيات قطاع غزة. حصلت على تحويله للعلاج في مستشفى المقاصد بمدينة القدس، وتمكنت من الوصول إليها في شهر يوليو ٢٠١٦، وقد أجريت الفحوصات الطبية، وعدت إلى غزة، على أن أعود إلى المستشفى مرة أخرى في شهر أغسطس ٢٠١٦ بعد ظهور نتائج التحاليل. وبالفعل ظهرت نتائج التحاليل، وبينت ضرورة بدء العلاج الفوري، وحصلت على موعد من المستشفى لبدء علاجي، وتقدمت بطلب للسلطات الاسرائيلية للحصول على تصريح مرور عبر معبر بيت حانون «ايريز»، وحصلت عليه وتوجهت إلى المعبر، غير أن سلطات الاحتلال احتجزتني، وتعرضت للتحقيق من قبل المخابرات الاسرائيلية، التي طالبتني بمنع رجال المقاومة من حضرة الانفاق قريباً من منطقة عملي، وأخبرتهم بأنني لا أستطيع لأنني لا أعرفهم، فأمروني بالعودة إلى غزة، وأخبروني بأنني ممنوع من السفر. ومنذ شهر أغسطس ٢٠١٦، وحتى يناير ٢٠١٧ تقدمت خمس مرات للحصول على تصريح، وفي كل مرة يتم تأكيد منعي من السفر. وبتاريخ ٢٥/١/٢٠١٧ توجهت للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان للمساعدة، وقد أرسل المركز رسالة عاجلة للمركز الانساني التابع لسلطات الاحتلال، بين فيها خطورة وضعي الصحي. وبتاريخ ٥/٢/٢٠١٧، تلقى المركز رداً بأنني ممنوع أمنياً من السفر لأسباب لا يمكن الافصاح عنها. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتلقى علاجاً مؤقتاً لمنع تدهور وضعي الصحي».



تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

سادساً: حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من منظور حقوق الانسان

يعتبر الحق في الصحة من أهم الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الانسان. وقد كفل كلاً من القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في التنقل الحر والوصول الآمن للخدمات الصحية، وحقهم في العلاج من الأمراض التي يعانون منها.

١. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي الانساني

كفل القانون الدولي الانساني، الحقوق الصحية للمدنيين بشكل عام أثناء النزاعات المسلحة وفي المناطق المحتلة، ووفر حماية خاصة للجرحى والمرضى على وجه الخصوص، كما كفل السماح بنقل إرساليات الأدوية والأجهزة الطبية.

وقد حرصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب وتحت الاحتلال على تأمين الحماية الخاصة لعمليات نقل الجرحى والمرضى من المدنيين، وحق هذه الفئات في الوصول بأمان إلى أماكن الاستشفاء. وقد تناولت المواد (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٦٣) من الاتفاقية خدمات الرعاية الصحية، وعمل المستشفيات والمراكز الطبية^{١٥}.

فتنص المادة (١٦) على حماية واحترام الجرحى والمرضى والعجزة والحوامل بشكل خاص. وتطالب المادة (١٧) أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع أفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق. وتنص المادة (٢١) على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل.

وتنص المادة (٢٨) على وجوب أن يحصل الأشخاص المحميين على العلاج الطبي والرعاية في المستشفى، وفقاً لما تقتضيه حالتهم الصحية، وذلك بقدر مماثل لما يقدم لرعايا الدولة المعنية. كما تلزم المادة (٥٥) دولة الاحتلال بكفالة وضمان حماية الشحنات الغذائية والأجهزة الطبية والخدمات الصحية، التي تقدمها دول أو هيئات محايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولا يعفي ذلك دولة الاحتلال بأي حال من الأحوال من تحمل مسؤوليتها التامة في أن توفر الشحنات الغذائية والأجهزة الطبية والخدمات الصحية للسكان المحميين، وبأقصى ما تسمح به الوسائل التي تحت تصرفها.

وألزمت المادتان (٦٥، ٦٦) من اتفاقية جنيف الرابعة دولة الاحتلال بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية، وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها الأغذية والعناية الطبية لسكان في الأراضي المحتلة.

أما البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الملحق لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، والذي يعتبر مكملاً لاتفاقيات جنيف فقد ركز على دور

١٥. للاطلاع على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وتحت الاحتلال، راجع موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ns1a8.htm>

السكان المدنيين وجمعيات الغوث الطبي والمنظمات الإنسانية الأخرى في إنقاذ الجرحى والمرضى وحمايتهم، وجاء ذلك في المواد (١٦، ١٧، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨٠، ٨١) من البروتوكول^{١٦}.

٢. حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية في القانون الدولي لحقوق الانسان

إن حق الإنسان في الصحة هو حق أساسي، مثبت ومنصوص عليه في موثيق وإعلانات دولية عديدة. وقد كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق المرضى في التنقل والوصول للخدمات الصحية من خلال مجموعة من الحقوق الصحية التي تكفلها الصكوك الدولية المعنية بحماية الحق في الصحة، ومنها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)^{١٧}، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)^{١٨}، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)^{١٩}، الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً (١٩٧١)^{٢٠}، الإعلان الخاص بحقوق المعوقين (١٩٧٥)^{٢١}، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)^{٢٢}، اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)^{٢٣}، مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية (١٩٩١)^{٢٤}.

فتقر المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بحق جميع الأشخاص في مستوى معيشي كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته.

كما تقر المادة (١٢)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية، والعقلية يمكن بلوغه». وقد ركزت المادة نفسها على التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في العهد اتخاذها ومنها تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

ويشمل الحق في الصحة، بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، العناصر المترابطة والأساسية التالية التي يتوقف تطبيقها الدقيق على الظروف السائدة في دولة طرف محددة^{٢٥}:

« التوافر: يجب أن توفر الدولة الطرف القدر الكافي من المرافق العاملة المعنية بالصحة العامة والرعاية

١٦. للاطلاع على البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، الملحق لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، راجع موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm>

١٧. للاطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، راجع موقع الأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني:

<http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

١٨. للاطلاع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة عام ١٩٦٥، راجع موقع الأمم المتحدة - المفوض السامي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx>

١٩. للاطلاع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، راجع موقع يونسيف، على الرابط الإلكتروني:

https://www.unicef.org/arabic/crc/files/ccpr_arabic.pdf

٢٠. للاطلاع على الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً الصادر عام ١٩٧١، راجع موقع الأمم المتحدة - المفوض السامي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/RightsOfMentallyRetardedPersons.aspx>

٢١. للاطلاع على الإعلان الخاص بحقوق المعوقين الصادر عام ١٩٧٥، راجع موقع جامعة منيسوتا على الرابط الإلكتروني:

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b073.html>

٢٢. للاطلاع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩، راجع موقع الأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

٢٣. على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩، راجع موقع الأمم المتحدة - المفوض السامي، على الرابط الإلكتروني:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

٢٤. للاطلاع على مبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية الصادرة عام ١٩٩١، راجع موقع جامعة منيسوتا على الرابط الإلكتروني:

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b069.html>

٢٥. للمزيد أنظر التعليق العام رقم ١٤، والمتعلق بالمادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الثانية والعشرون (٢٠٠٠) على الرابط الإلكتروني:

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc14.html>

- الصحية وكذلك من السلع والخدمات والبرامج.
- « إمكانية الوصول: ينبغي أن يتمتع الجميع، بدون تمييز، بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات الصحية، داخل نطاق الولاية القانونية للدولة الطرف. وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد متداخلة هي:
- عدم التمييز: يجب أن يتمتع الجميع بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات الصحية، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً أو تهميشاً من بين السكان بحكم القانون وبحكم الواقع، دون أي تمييز على أساس أي سبب عن الأسباب المحظورة.
 - إمكانية الوصول مادياً: ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية متاحة مادياً وعلى نحو مأمون لجميع فئات السكان، خاصة الفئات الضعيفة أو المهمشة.
 - إمكانية الوصول اقتصادياً (القدرة على تحمل النفقات): يجب أن يتمكن الجميع من تحمل نفقات المرافق والسلع والخدمات الصحية.
- « المقبولية: ينبغي أن تراعى في جميع المرافق والسلع والخدمات الصحية المبادئ الأخلاقية الطبية وأن تكون مناسبة ثقافياً.
- « الجودة: من اللازم أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مقبولة ثقافياً، كما ينبغي أن تكون مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة.



تصوير طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

سابعاً: التزامات إسرائيل تجاه مرضى قطاع غزة من منظور حقوق الانسان

تحاول إسرائيل التهرب من مسؤوليتها تجاه قطاع غزة، رغم أنها لا تزال تعتبر قوة احتلال بموجب القانون الدولي، وهي بالتالي لديها واجبات تجاه سكان قطاع غزة. وتشمل هذه المسؤوليات السماح بالوصول للعلاج الطبي لكل مريض من قطاع غزة يحتاج إليه، وعليه فإن قيام إسرائيل بمنع المرضى من الخروج من قطاع غزة لغرض الحصول على العلاج الطبي يعتبر عدم وفاء بواجباتها تجاه سكان القطاع الواقع تحت احتلالها.

ومن أهم الممارسات التي تتبعها السلطات الاسرائيلية المحتلة في منع المرضى من السفر لتلقي العلاج في الخارج: القيود التي تفرضها إسرائيل على مغادرة مرضى قطاع غزة إلى الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة وإسرائيل والأردن بغرض تلقي العلاج الطبي. وتمييز سلطات الاحتلال الاسرائيلية بين الحالات المرضية، وتصنيفها ما بين «إنقاذ حياة» و«جودة حياة»، وحرمان من المرضى من الفئة الأخيرة من العلاج رغم خطورة أوضاعهم الصحية.

١. القيود المفروضة على مغادرة مرضى قطاع غزة إلى الخارج لتلقي العلاج من منظور حقوق الانسان

تشمل القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مغادرة مرضى قطاع غزة إلى الخارج لتلقي العلاج، تشديد المعايير المتعلقة بالحصول على تصاريح السفر، والفترات الزمنية الطويلة التي يستغرقها النظر في الطلبات المقدمة للحصول على التصاريح، والتحقيق مع المرضى من قبل المخابرات الاسرائيلية، واعتقال المرضى أو مراقبتهم اعتقال المرضى بشكل تعسفي، ابتزاز المرضى وامتهان كرامتهم الإنسانية، مساومة المرضى على التعاون مع سلطات الاحتلال في مقابل منحهم تصاريح مرور للعلاج، عدم الاهتمام والاكتراث بمواعيد العلاج الخاصة بالمرضى، منع سفر المرضى لأسباب عائلية (إذا كان احد أفراد عائلة المريض يقيم بشكل غير قانوني سواء بالضفة الغربية أو إسرائيل)، منع سفر المرضى بدعوى توفر العلاج المطلوب داخل مستشفيات القطاع، منع سفر المرضى لعدم اقتناع الضابط الاسرائيلي المسؤول بالطلب شكلاً، منع سفر المرضى من السفر لأسباب أمنية لا يمكن الكشف عنها حسب ادعاء السلطات الاسرائيلية، منع سفر المرضى بسبب سوء استخدام التصريح «وفق تعبير السلطات المحتلة»، أي أن المريض الذي يسمح له بالسفر للعلاج في مدينة القدس لا يمكن له الوصول إلى مدينة رام الله لمراجعة دائرة العلاج بالخارج في حالات خاصة. وقد جعلت هذه القيود مغادرة مرضى قطاع غزة للعلاج في الخارج عملية معقدة، يتخللها اوهاق ومعاناة شديدة للمرضى وعائلاتهم. ويترتب على هذه القيود حرمان مرضى قطاع غزة من تلقي العلاج المناسب لأمراضهم الخطيرة، التي يعانون منها، ولا يتوفر امكانية لعلاجها في القطاع. ويمثل حرمان المرضى من تلقي العلاج انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

كما يعتبر حرمان المرضى من تلقي العلاج شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، حيث عبرت أجسام الأمم المتحدة التعاقدية المعنية بمنع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة عن قلقها بشأن حرمان سكان قطاع غزة من الوصول إلى العلاج الطبي. فقد عبرت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة عن قلقها البالغ بشأن الشكاوي العديدة التي قدمت إلى اللجنة من مصادر غير حكومية حول المعاملة المهينة والقيود على الحركة، بما في ذلك لأشخاص ذوي حاجات صحية ملحة، فيما أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من القيود المفروضة على حرية تنقل المرضى، والتي أدت إلى وفاة بعضهم ممن كانوا بحاجة لرعاية صحية عاجلة²⁶.

٢٦. الأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بحقوق الانسان، المجلد الأول، الدورة السابعة والتسعون، نيويورك، ٢٠١٠، ص ١٠٤.

٢. التمييز بين الحالات المرضية وحرمان حالات خطيرة من السفر للعلاج من منظور الأخلاق الطبية وحقوق الانسان

تقوم السلطات الاسرائيلية المحتلة باعتماد سياسة تقوم على التمييز بين الحالات التي يتهدها خطر الموت «إنقاذ حياة»، وتلك التي لا يوجد خطر على الحياه «جودة حياة»، وهي سياسة لا تزال تعمل بها حتى الآن، رغم خطورتها على صحة المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة ومستعصية، ولا يوجد لهم علاج في مستشفيات قطاع غزة.

ورغم أن مفهوم حالات «إنقاذ الحياة» واضح، وهو يخص تلك الحالات التي تشكل خطراً على الحياة، غير أن مفهوم «جودة الحياة» يبقى غير واضحاً، وتستخدمه السلطات المحتلة في حرمان آلاف المرضى من حقهم في تلقي العلاج، فهناك حالات مرضية خطيرة حرمت من السفر للعلاج بسبب هذا المفهوم الغامض، ومن ضمن هذه الحالات مرضى تسبب حرمانهم من السفر في فقد أبصارهم وأطرافهم بدعوى أن علاجهم يعتبر وفق المعايير الاسرائيلية «جودة الحياة»، وليس «إنقاذ الحياة».

وقد وضعت اسرائيل هذه المعايير بموجب قرار سياسي اتخذته السلطات المحتلة في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٧، بهدف تشديد الحصار على قطاع غزة وفرض مزيد من القيود على حركة سكانه، والحد من قدرتهم على الحركة والتنقل. وتعتبر هذه المعايير غريبة عن مهنة الطب وعن أخلاقياتها، عدا عن كونها انتهاك للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

ورغم ادعاء السلطات الاسرائيلية المحتلة بأنها لم تعد تميز بين الحالات المرضية، غير أن الواقع يثبت بوضوح، ومن خلال الحالات المرضية التي تابعتها وحدة المساعدة القانونية في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، أن العمل بهذه السياسة لا يزال مستمراً، ويتم تطبيقها بشكل روتيني ليس فقط على الحالات التي تعتبرها السلطات المحتلة بأنها «جودة حياة»، وإنما أيضاً على الحالات التي تصنفها السلطات المحتلة بأنها «إنقاذ الحياة»، حيث خضع مرضى يعانون من السرطان والقلب لمثل هذه المعايير، وحرروا بموجبها من العلاج، وقد أفضى حرمانهم من حقهم في العلاج إلى وفاة العديد منهم. كما أدى تصنيف علاج بعض الأمراض على أنها «تحسين جودة حياة» إلى فقدان العديد من المرضى أبصارهم وأطرافهم.

إن سياسة التمييز بين حالات «إنقاذ حياة» وحالات «جودة حياة»، التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية حيال المرضى الفلسطينيين من قطاع غزة، يتعارض مع مسؤوليات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال تجاه السكان المدنيين في القطاع، وتفتقر إلى أي أساس قانوني، حيث يتعارض التمييز بين السماح بعلاج الحالات المتعلقة بإنقاذ الحياة وعلاج تلك المتعلقة بالتأثير على جودة الحياة مع القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اللذان يكفلان الحق في الحياة وسلامة البدن والكرامة الإنسانية. فجميع الدول ملزمة بأن توفر وتتيح لمواطنيها وللمقيمين في مناطق تخضع لسيطرتها الفعلية أفضل علاج طبي متاح لديها.

ثامناً: دور المركز في حماية الحق في الصحة للمرضى المحولين للعلاج في الخارج

يسعى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان إلى مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج، ويقوم بمتابعة ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها المرضى المحولين للعلاج في الخارج على بيت حانون «ايريز»، كما يسعى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان عبر الدائرة القانونية إلى مساعدة المرضى المحولين للعلاج في الخارج من خلال العمل القانوني، الذي يبدأ ببناء الملف القانوني، وتقديم الشكاوى ورفع القضايا والالتماسات في بعض الأحيان أمام القضاء الإسرائيلي.

وقد تبنى المركز العديد من الملفات القانونية للمرضى الممنوعين من السفر للعلاج في الخارج، وعمل بجميع الطرق القانونية لتوفير الحق في العلاج لهؤلاء المرضى. ويأتي عمل الدائرة القانونية في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بعد استنفاد كل من دائرة العلاج بالخارج ودائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية عملهم وعجزهم عن تمكين المريض من السفر لتلقي العلاج في الخارج. ولإنجاز هذا العمل يقوم محامو الدائرة بالعديد من الإجراءات لضمان توفير وتسهيل هذا الحق لمرضى قطاع غزة. وتتمثل هذه الإجراءات في فيما يلي:

١. المساعدة في الحصول على تغطية مالية للمرضى وتحديد مواعيد داخل المستشفيات

تعمل الوحدة القانونية على تقديم خدماتها القانونية للمرضى، حيث قامت بتوطيد ونسج علاقات مهنية مع العديد من المؤسسات الصحية ومنظمات حقوق الانسان، وعلى رأسها دائرة العلاج بالخارج التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية ورابطة أطباء لحقوق الانسان من أجل تسهيل الحصول على تغطية مالية. كذلك عملت الوحدة على مساعدة المرضى من خلال تحديد مواعيد مع الأطباء المختصين في المستشفيات الإسرائيلية ومستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وذلك عندما عجز المرضى عن حجز مواعيد للعلاج في تلك المستشفيات. ومنذ بداية عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠، قامت الدائرة بمساعدة ١٠١٠٢ مرضى كانوا بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، ولم يكونوا قادرين على السفر لأسباب متعددة، منها عدم وجود تغطية مالية، أو عدم وجود مواعيد محددة لعلاجهم في مستشفيات اسرائيل أو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة.

٢. المساعدة القانونية للمرضى الممنوعين من السفر

تقدم الوحدة القانونية خدماتها للمرضى الذين منعتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية من حرية الحركة والتنقل (اجتياز معبر بيت حانون «ايريز») لتلقي العلاج في مستشفيات اسرائيل أو الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة. وتأتي هذه الخدمات كضرورة قصوى في ظل إغلاق معابر قطاع غزة الحدودية المخصصة لتنقل الأفراد، وفي ظل التدهور الخطير في الأوضاع الصحية في مستشفيات قطاع غزة، وكذلك في ظل عدم السماح للمرضى بالسفر لتلقي العلاج سواء في المستشفيات الإسرائيلية، مستشفيات الضفة الغربية والقدس المحتلة، أو في مستشفيات الدول العربية المجاورة.

وقد قامت الوحدة القانونية بتوجيه شكاوى واعتراضات لمركز الحالات الإنسانية، التابع لسلطات الاحتلال الاسرائيلية والمتمركز في معبر بيت حانون «ايريز»، وذلك بهدف تمكين المرضى الذين يواجهون عراقيل بالسفر، من السفر لتلقي العلاج في الخارج. كما قدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للمرضى الذين يواجهون عراقيل بالسفر.

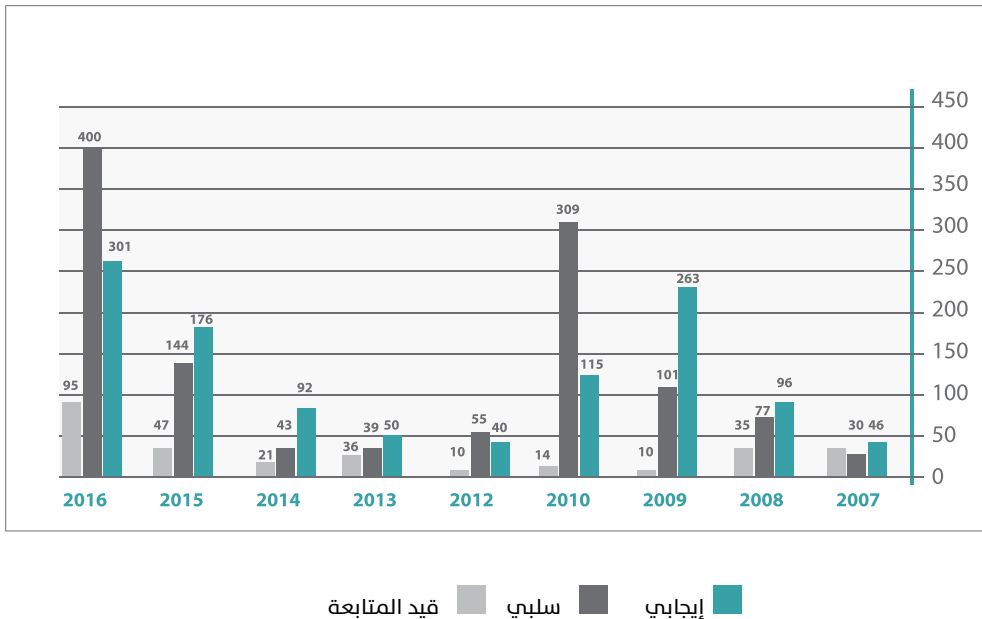
وتتدخل الوحدة القانونية بعد استنفاد دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الشؤون المدنية في غزوة كل الطرق لسفر المرضى، وعدم تمكنها من الحصول على الرد المناسب لهؤلاء المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للسفر، لتلقي العلاج المناسب للأمراض الخطيرة، التي يعانون منها.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٦، تابعت الوحدة ٢,٨٥٦ شكوى، تقدم بها مرضى واجهوا عراقيل في سفرهم للعلاج في الخارج، ويبين الجدول التالي نتائج التعامل مع هذه الشكاوي.

جدول (٥) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الوحدة القانونية خلال أعوام ٢٠١٦- ٢٠٠٧

نتيجة المتابعة			عدد الشكاوي	البيان
قيد المتابعة	سلبى	إيجابى		
95	400	301	796	2016
47	144	176	367	2015
46	57	71	174	2014
21	43	92	156	2013
36	39	50	125	2012
10	55	40	105	2011
14	309	115	438	2010
10	101	263	364	2009
35	77	96	218	2008
35	30	46	113	2007
349	1,255	1,250	2,856	المجموع

شكل (٥) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية خلال أعوام ٢٠١٦- ٢٠٠٧

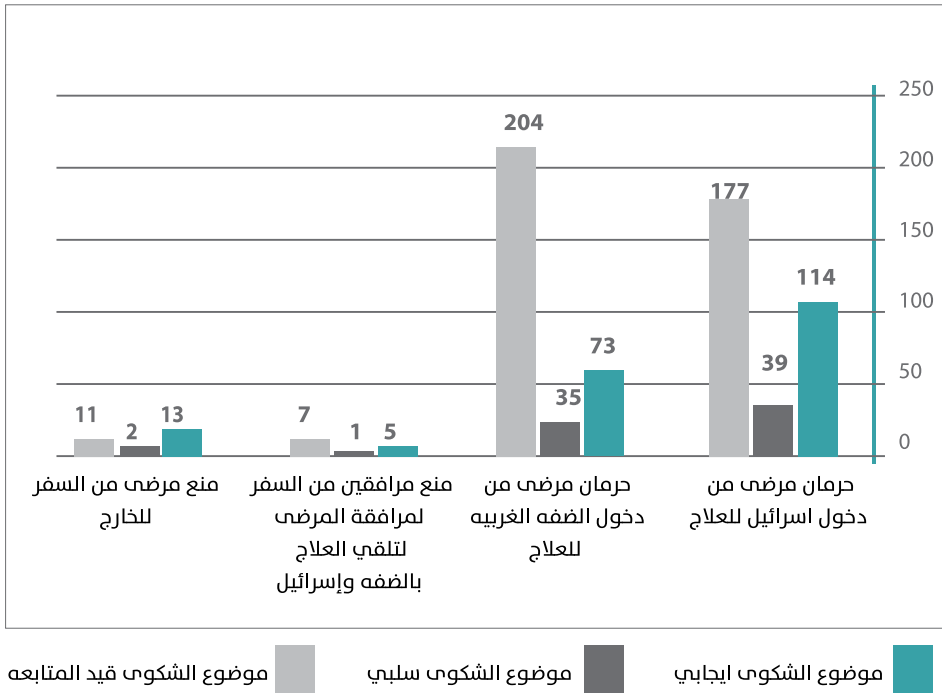


وخلال العام ٢٠١٧ (من ٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠١٧/٩/٣٠)، تابعت الوحدة ٦٨١ شكوى، تقدم بها مرضى منعتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية من السفر لتلقي العلاج. ويبين الجدول التالي نتائج التعامل مع هذه الشكاوي.

جدول (٦) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية منذ ١ يناير حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧

نتيجة المتابعة			عدد الشكاوي	موضوع الشكاوى
قيد المتابعة	سلبى	إيجابى		
177	39	114	330	حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج
204	35	73	312	حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج
7	1	5	13	منع مرافقين من السفر لمراقبة المرضى أثناء العلاج
11	2	13	26	منع مرضى من السفر للخارج
399	77	205	681	المجموع

شكل (٦) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدى الدائرة القانونية منذ ١ يناير حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧



التوصيات

إن حرمان سلطات الاحتلال الاسرائيلية لمرضى قطاع غزة، الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية، من السفر لتلقي العلاج في الخارج، يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويمثل شكلاً من أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وعليه، فإن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل إجبارها على:

- « التوقف عن سياسة فرض القيود المشددة التي تتبعها السلطات المحتلة بحق مرضى قطاع غزة، المحولين للعلاج في الخارج، والتي تحول دون سفرهم، وتحرمهم من تلقي العلاج.
- « إزالة المعوقات التي تتبعها سلطات الاحتلال، وتعتمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من السفر للعلاج في الخارج.
- « السماح لكافة المرضى، الذين يعانون من أمراض خطيرة، ولا يتوفر لهم علاج في مستشفيات قطاع غزة بالسفر والوصول إلى المستشفيات المحولين للعلاج فيها فوراً، وبدون أي تأخير.
- « الوقف الفوري لسياسة التمييز بين المرضى الذين يحتاجون إلى «إنقاذ حياة»، والمرضى الذين يحتاجون «تحسين جودة حياتهم»، بحسب تصنيف السلطات المحتلة.
- « وقف العمل بسياسة الحصار، وذلك من أجل تمكين سكان القطاع من الحركة بحرية، وخاصة المرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع.
- « فتح المعابر المخصصة لإمداد القطاع بالمواد الأساسية وعملها بحرية، حتى يتسنى للمنشآت الطبية الحصول على كافة احتياجاتها من أدوية ومعدات وأجهزة طبية.
- « الالتزام بالتواعد والمبادئ الأساسية التي أقرتها الأمم المتحدة، ومن أهمها الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

الجدول والأشكال

أولاً: الجداول

- « جدول (١) يبين النسبة المئوية للأصناف الصفيرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧
- « جدول (٢) يبين النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٦
- « جدول (٣) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦
- « جدول (٤) يبين الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الحالي (٢٠١٧/١/١) وحتى (٢٠١٧/٩/٣٠)
- « جدول (٥) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدي الوحدة القانونية خلال أعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٦
- « جدول (٦) يبين نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدي الوحدة القانونية منذ ١ يناير حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧

ثانياً: الأشكال

- « شكل (١) يوضح النسبة المئوية للأصناف الصفيرية من الأدوية والمهمات الطبية الأساسية خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧
- « شكل (٢) يوضح النسبة المئوية لتوزيع التحويلات الخارجية حسب نوع المرض لعام ٢٠١٦
- « شكل (٣) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٦
- « شكل (٤) يوضح الردود الاسرائيلية على المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الحالي (٢٠١٧/١/١) وحتى (٢٠١٧/٩/٣٠)
- « شكل (٥) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدي الوحدة القانونية خلال عام ٢٠١٦
- « شكل (٦) يوضح نتائج التعامل مع ملفات المرضى المتابعة لدي الوحدة القانونية منذ ١ يناير حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧

